التقرير السنوي 2018

مرحلة جديدة من الإنجازات

التقرير السنوي 2018

مرحلة جديدة من الإنجازات

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

سمو الشيخ

منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة

رئيس دائرة القضاء

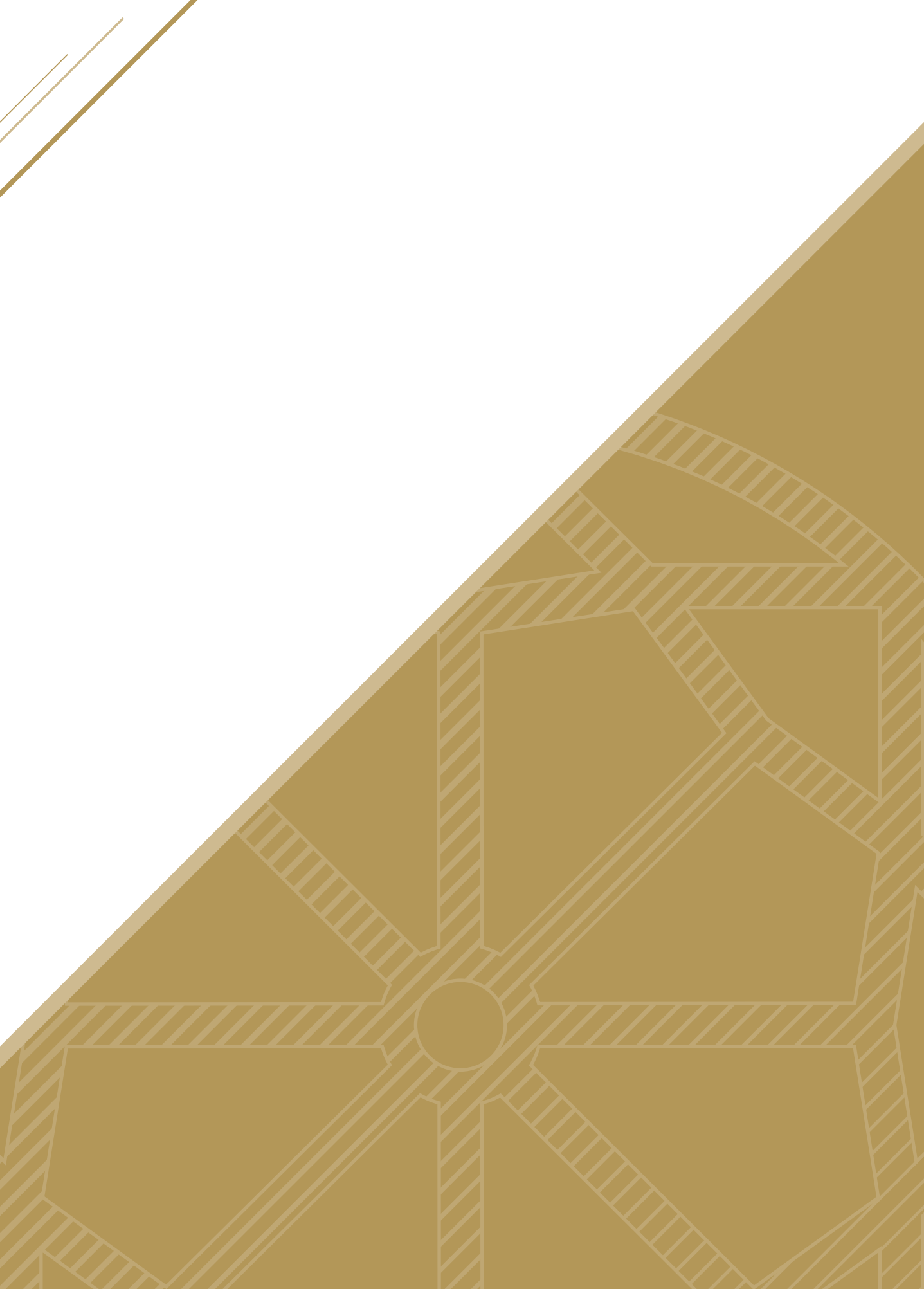

كلمة
سمو رئيس الدائرة

واصلت دائرة القضاء في أبوظبي، على مدار عام 2018، مسيرتها التطويرية لتحقيق نقلة نوعية في تقديم الخدمات القضائية والعدلية عبر منظومة متكاملة ومتطورة، تلبي التطورات التنموية المتسارعة في إمارة أبوظبي وتعزز تنافسيتها، بما يواكب تطلعات القيادة الرشيدة بالوصول بالعمل الحكومي إلى مستويات عالمية ضمن جهود تحقيق رؤية حكومة أبوظبي 2030 .

وبالعمل المستمر من أجل التحديث لمواكبة المستجدات لتطوير أداء الجهاز القضائي والإداري، وتنفيذا للخطة الاستراتيجية لدائرة القضاء -2016 2020، وبعد ثلاثة أعوام من بدء العمل بتلك الاستراتيجية، جاء حجم الإنجاز متوافقا مع التوقعات، لتتكامل إنجازات دائرة القضاء مع المحقق في الدوائر والجهات على مستوى الإمارة، لتشكل منظومة حكومية رائدة، تضمن جودة الخدمة وسهولة الوصول إليها من قبل المتعاملين.

وتتواصل تلك النجاحات لتحقيق الأهداف والأولويات الاستراتيجية، في ظل الدعم الكبير الذي يوليه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله «، والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، لجهود الارتقاء بالخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين، والحرص على تطبيق منظومة متكاملة للتطوير والابتكار.

وفي هذا السياق، استكملت دائرة القضاء إطلاق مبادراتها وخططها التشغيلية، تماشيا مع الرؤية الطموحة لحكومة أبوظبي، وذلك من خلال العمل على تعزيز جهود توظيف الابتكارات التقنية الحديثة واستخدام الأنظمة المتطورة عالمياً في جميع الأعمال القضائية والعدلية، بما يحقق طموحات ورؤى القيادة الحكيمة بالوصول إلى خدمات حكومية عالمية المستوى.

وجاء عام 2018، حافلاً بالمبادرات النوعية والمشاريع المبتكرة، اتساقا مع رؤية دائرة القضاء المتمثلة بالتميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة، في حين جاءت النتائج التي أظهرتها المؤشرات الإحصائية العامة للدائرة في العام 2018، لتعكس حجم الإنجاز المحقق والجهد الكبير المبذول للوصول إلى الأهداف المنشودة و تحقيق الأولويات الاستراتيجية لتعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي وضمان منظومة العدالة الجنائية، وصولا إلى هدف قضاء عادل وناجز.

الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة
رئيس دائرة القضاء

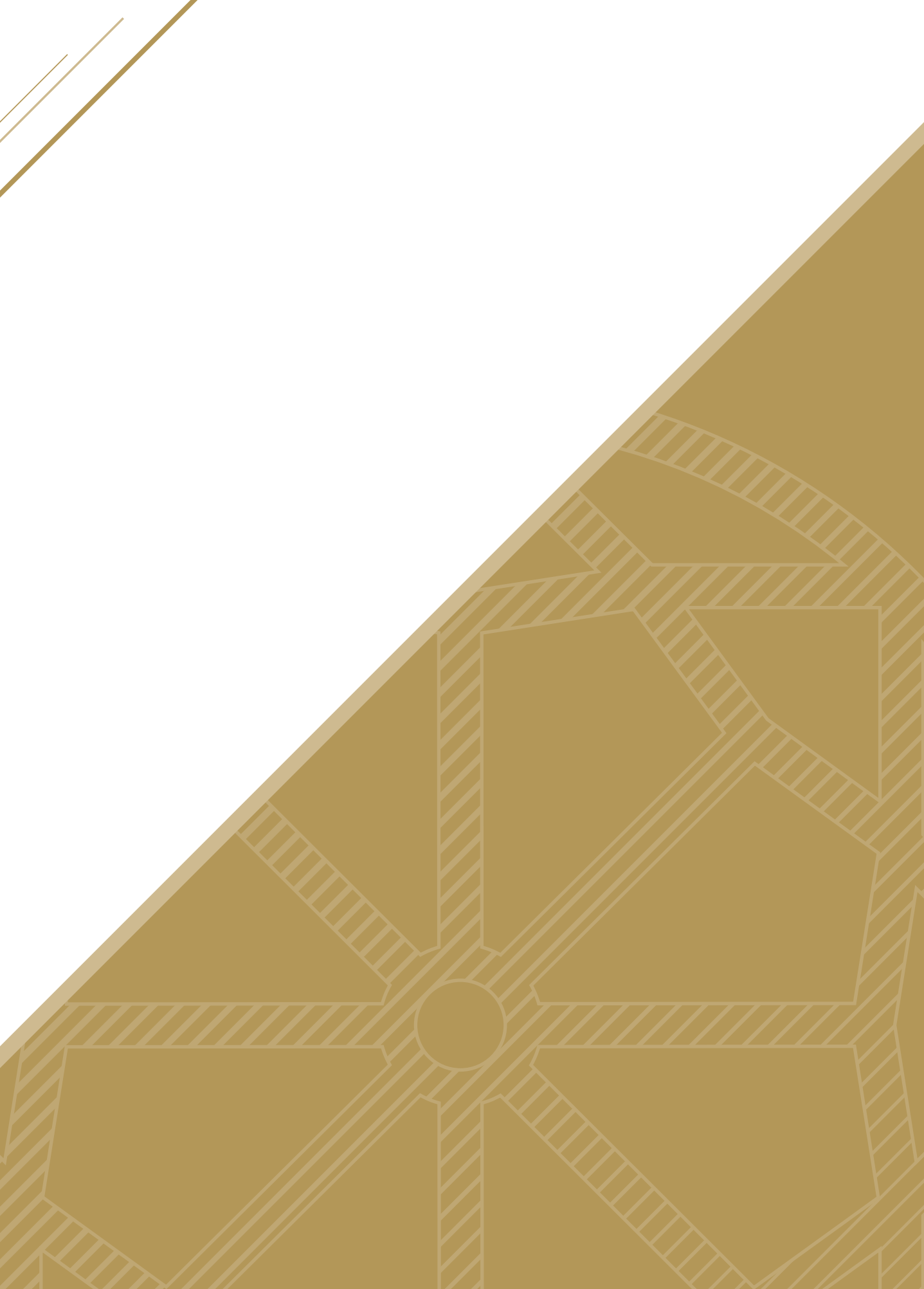

كلمة
وكيل الدائرة

المستشار/ يوسف سعيد العبري

وكيل دائرة القضاء

شهد عام 2018، إطلاق دائرة القضاء في أبوظبي، حزمة من المبادرات والمشاريع الرائدة إقليميا وعالميا، بما يتوافق مع أهداف وأولويات خطتها الاستراتيجية 2016-2020، ضمن جهودها المتواصلة وسعيها الدؤوب نحو تحقيق المزيد من التطوير والارتقاء بالخدمات القضائية والعدلية، انطلاقا من الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، ومتابعة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لمنظومة التطوير التي تضمن تحقيق الإنجازات في مختلف القطاعات بما ينعكس على جودة الأداء الحكومي.

وتواصلت الجهود لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية والذكية، بما يمكّن المتعاملين من الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة، ويوفر الوقت والجهد ويحقق سهولة الحصول على الخدمات، وذلك في ظل الدعم الكبير الذي يوليه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، للمنظومة القضائية والعدلية في إمارة أبوظبي، لضمان تقديم أفضل الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.

ومن هذا المنطلق، عملت دائرة القضاء خلال عام 2018 على إطلاق المبادرات التي تدعم منظومة تشريعية وقضائية متطورة، ومن بينها مشروع «قضاء اليوم الواحد» الذي يحقق سرعة الفصل في القضايا، لاسيما في القضايا الجزائية البسيطة التي يمكن إحالة المتهم فيها من النيابة إلى المحكمة وصدور الحكم في اليوم نفسه، وكذلك في القضايا العمالية البسيطة، فضلا عن إنشاء دوائر قضائية متخصصة، وإطلاق نظام التطبيق الذكي لمأموري التنفيذ الميداني في محاكم أبوظبي، واعتماد العديد من الخدمات الرقمية، التي تؤدي دورا مهما في تسهيل الوصول إلى الخدمات.

وجاءت أبرز الإنجازات والنتائج والمؤشرات الإحصائية الواردة بالتقرير السنوي لعام 2018، لتبرز الجهود المبذولة، إذ تمكنت الدائرة من المحافظة على الريادة والتميز في الأداء، عبر مواصلة مسيرة التحديث والتطوير وتنفيذ المبادرات والمشاريع التي تدعم منظومة الابتكار ، مع المحافظة على النسب المرتفعة في الفصل في القضايا طيلة السنوات الماضية، وضمان سرعة البت في النزاعات مع مراعاة جودة الأحكام.

وختاما أتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع منتسبي دائرة القضاء، على ما يبذلونه من جهد لضمان مواصلة مسيرة التطوير والإنجاز.

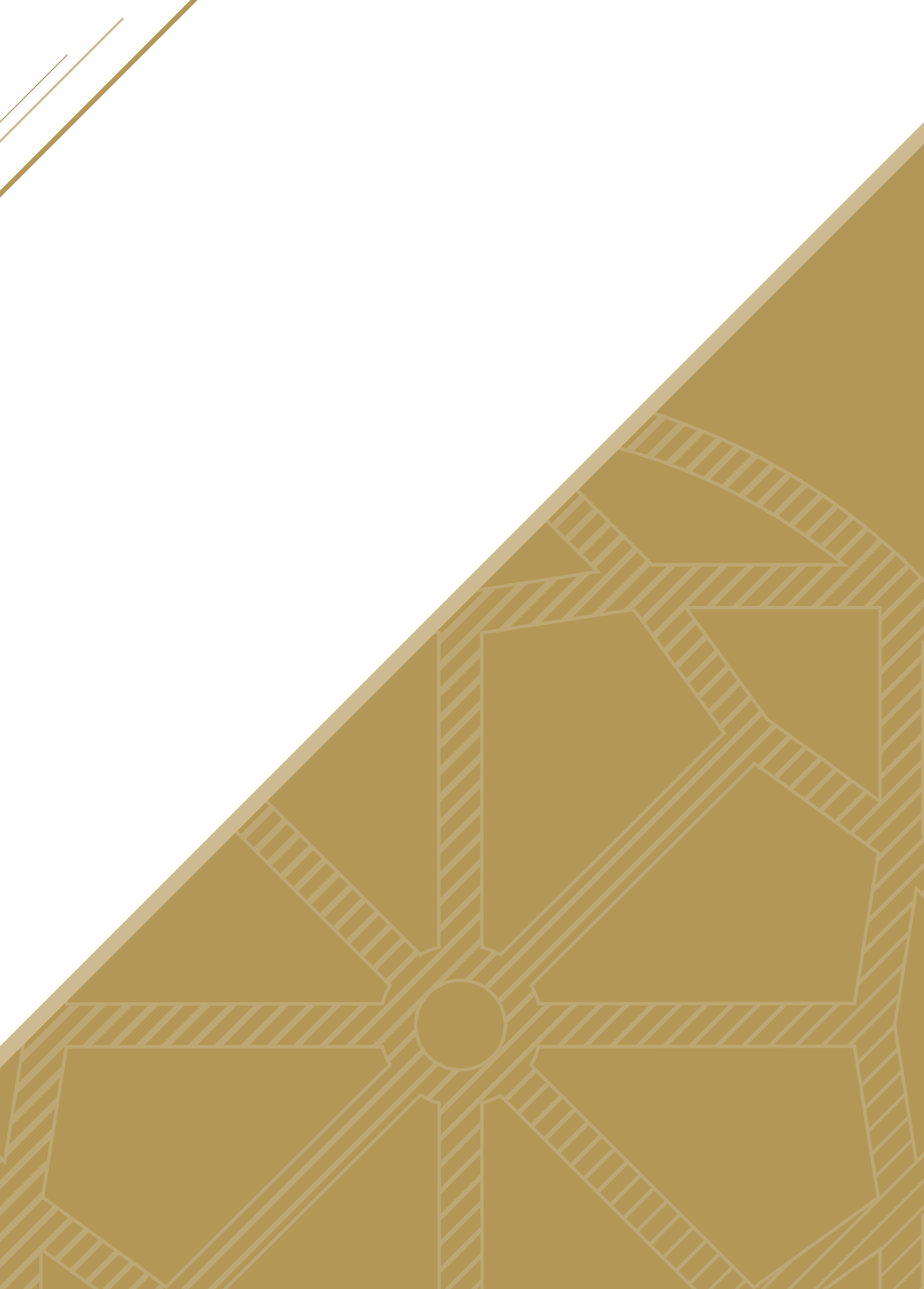

كلمة
النائب العام

المستشار/ علي محمد البلوشي
النائب العام لإمارة أبوظبي

عززت النيابة العامة في أبوظبي، جهودها التطويرية على مدار عام 2018، عبر إطلاق حزمة من الخدمات الإلكترونية والذكية، وذلك في إطار خطة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين، لضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات.

وتتواصل الإنجازات التي تحققها النيابة العامة انطلاقا من توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بتطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، بما يسهم في تحقيق النقلة النوعية في أداء العمل النيابي من خلال التركيز على الجودة والتميز.

ومن هذا المنطلق، تمكنت النيابة العامة للعام الثامن على التوالي، من الحفاظ على نسبة إنجاز مرتفعة بلغت 99 بالمئة في التصرف بالقضايا المعروضة خلال عام 2018، وذلك من خلال اعتماد سرعة الإنجاز كمؤشر أداء باعتباره جزء أصيل من العدالة،

وشهد عام 2018 نقلة نوعية في عمل النيابة، من خلال العديد من المشاريع التطويرية، إذ أكملت عملية التحول للملف الإلكتروني وإلغاء التعاملات الورقية مع الشركاء، وأتمتة إجراءات سير القضايا الجزائية، إضافةً إلى الخدمات النيابية المقدمة للمتعاملين، بحيث أصبحت تعتمد بشكلٍ كاملٍ على الملفات الإلكترونية المرتبطة بنظام إدارة القضايا «CMS».

كما أطلقت خدمة الإعلام بالأحكام الجزائية، ودفع الغرامات المتوجبة وفق هذه الأحكام عبر الرسائل النصية القصيرة «SMS»، إذ يمكن للمتعاملين من أفراد ومؤسسات ومكاتب محاماة، دفع الغرامات المالية في القضايا الجزائية إلكترونياً، كما يمكن للمحكومين الحصول تلقائياً على كف البحث «براءة الذمة» في القضايا التي يكون الحكم فيها بالغرامة فقط، فضلا عن تطبيق «بلّغ النيابة»، المخصص لأفراد المجتمع للإبلاغ عن أي واقعة معاقب عليها قانوناً مع تقديم الدليل.

وتأتي تلك المبادرات وغيرها، لتتكامل في أداء دور النيابة بتمثيل المجتمع والمحافظة على مصالحه من خلال ترسيخ سيادة القانون، ومواصلة جهودها بالعمل على ضمان التطوير المستمر، بما يسهم في زيادة دقة التحقيقات وسرعة الإنجاز .

المحتويات

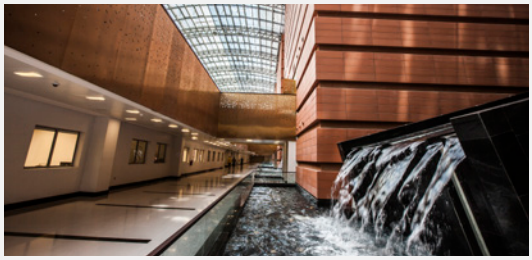

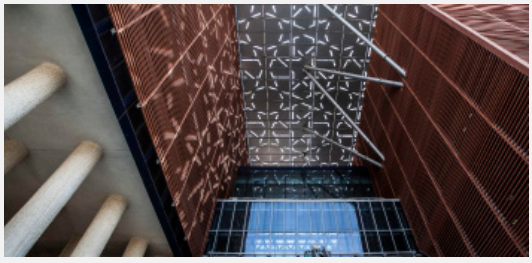

الخطة الاستراتيجية
2020 - 2016 20

أبرز إنجازات
2018 22

المؤشرات القضائية
2018 38

التقرير السنوي 2018

إعداد وتصميم: قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي

@adjd_official

800 2353 adjd.gov.ae

مقدمة

عززت دائرة القضاء- أبوظبي في عام 2018، جهودها لتطوير الخدمات المقدمة، تنفيذا لخطتها الاستراتيجية 2016-2020، التي استهدفت الانتقال إلى ثلاثة محاور أساسية مرتبطة بأولوياتها الاستراتيجية، تتمثل في التحول الرقمي الذكي في الخدمات لتعزيز تقديم خدمات عالية الجودة، وضمان جودة الخدمات القضائية، وتحقيق أعلى معايير متطلبات التميز القضائي.

ووضعت دائرة القضاء نصب أعينها في تنفيذ خطتها الاستراتيجية، النهج القويم للقيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بالتطوير المستمر من أجل تقديم أفضل الخدمات بمعايير عالمية.

وبينت الإحصاءات والأرقام والمبادرات المنفذة، حجم العمل المنجز في تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية، لضمان المساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية أبوظبي 2030.

وهنا نضع بين أيديكم التقرير السنوي الذي يستعرض أبرز إنجازات دائرة القضاء في عام 2018.

لمحة عامة

أنشئت دائرة القضاء بموجب القانون رقم 23 لسنة 2006 كدائرة مستقلة حيث حدد القانون الإطار العام لتشكيل وعمل الدائرة. وللهيكل التنظيمي لدائرة القضاء خصوصية حيث يقوم على ثلاثة أجنحة، هي: المحاكم أو القضاء، والنيابة العامة، والجهاز الإداري.

مع مرور أكثر من نصف المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإمارة أبوظبي 2016-2020، يظل دور النظام القضائي، وأهمية الارتقاء بممارساته وقدراته، من أبرز العوامل التي تسهم في الوصول إلى العدالة الناجزة ومراعاة الحقوق، إذ يعد قضاء أبوظبي هو الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارة وضمان تمتع الأفراد بحياة آمنة وكريمة.

وفي هذا الإطار، استمرت دائرة القضاء في جهودها الحثيثة نحو رفع العوائق الاقتصادية والجغرافية والقانونية والإجرائية، بما يضمن سهولة الحصول على خدمة التقاضي أو اللجوء للعدالة، إذ ارتفع عدد المحاكم وأعيد توزيع مواقعها الجغرافية في الإمارة بناء على الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي في كل منطقة، وقد أدى ذلك إلى المحافظة على نسبة مرتفعة لمعدل الفصل في القضايا، وتماشيا مع متطلبات المرحلة القادمة، أطلقت الدائرة مبادرات عدة ترمي إلى مستقبل النظام القضائي والخدمات العدلية ومنها مشروع التحول الرقمي وأتمتة محاكم ونيابات المرور وغيرها مما سيتم استعراضه تفصيلاً في التقرير.

قانون انشاء المحاكم

في 1968 صدر قانون المحاكم الذي نصّ على توزيع العمل القضائي بالإمارة على ثلاث دوائر، في أبوظبي والعين والظفرة وتعيين قاضيين لكل دائرة.

انشاء المحكمة الشرعية

في 1974 صدر قانون انشاء دائرة القضاء الشرعي لإمارة أبوظبي لتتولى تنظيم العمل القضائي في الإمارة.

انشاء دائرة القضاء

في 2006 صدر القانون المحلي رقم 22 الذي نص على أن تنشأ في إمارة أبوظبي دائرة للقضاء تتبع الحاكم مباشرة وتحل محل دائرة القضاء الشرعي.

أولاً: القضـاء

تتشكل المحاكم في دائرة القضاء من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض وهي موزعة على أنحاء إمارة أبوظبي في مناطق أبوظبي والعين والظفرة. بموجب القانون المشار إليه أعلاه، يتم تشكيل المحاكم في الدائرة على أساس قيمة الدعوى حيث تتشكل المحاكم الابتدائية من دوائر جزئية ودوائر كلية، وعلى أساس موضوع الدعوى (التخصص) حيث يوجد في المحاكم الدوائر المدنية والتجارية والجزائية ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر الإدارية.

يشرف على القضاء مجلس القضاء الذي يعمل على تحقيق استقلالية القضاء من خلال مباشرة الاختصاصات المقررة له قانوناً، وينظر على وجه الخصوص في المسائل المتعلقة بتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وفق القوانين واجبة التطبيق، واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو تأديبهم، ويسهر على حسن أداء سير العمل القضائي، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة بالإمارة. كما يشرف المجلس فنياً على محاكم الإمارة وإدارة التنفيذ وإدارة الحلول البديلة لفض المنازعات.

وتعمل إدارة التنفيذ وإدارة التفتيش القضائي المنشأتين بموجب نص القانون أيضاً كإدارتين متخصصتين لمساعدة الدائرة على تحقيق الاختصاصات المقررة لها، وذلك في مجال تنفيذ الأحكام القضائية وفي مجال متابعة شؤون القضاة وأعضاء النيابة العامة لتحقيق الاستقلال القضائي.

ثانياً: النيابة العامة

وفيما يتعلق بالنيابة العامة، باعتبارها جزءاً من السلطة القضائية، فقد نصت المادة العشرون من الفقرة الأولى من القانون رقم 23 لسنة 2006 على أن يكون للإمارة نيابة عامة تشكل برئاسة النائب العام وعدد كاف من الأعضاء، يعينون جميعاً بمراسيم أميرية.

تباشر النيابة العامة سائر الاختصاصات المقررة لها قانوناً، ويقتصر عليها وحدها حق تحريك الدعوى الجزائية في سائر أحوالها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. ويتبع النائب العام كل من المكتب الفني للنائب العام وجميع نيابات الإمارة.

الخطة الاستراتيجية 2016 - 2020

مع مرور أكثر من نصف المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإمارة أبوظبي 2016-2020، يظل دور النظام القضائي، وأهمية الارتقاء بممارساته وقدراته، من أبرز العوامل التي تسهم في الوصول إلى العدالة الناجزة ومراعاة الحقوق، إذ يعد قضاء أبوظبي هو الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارة وضمان تمتع الأفراد بحياة آمنة وكريمة.

وفي هذا الإطار، استمرت دائرة القضاء في جهودها الحثيثة نحو رفع العوائق الاقتصادية والجغرافية والقانونية والإجرائية، بما يضمن سهولة الحصول على خدمة التقاضي أو اللجوء للعدالة، إذ ارتفع عدد المحاكم وأعيد توزيع مواقعها الجغرافية في الإمارة بناء على الكثافة السكانية ونوعية النشاط الاقتصادي في كل منطقة، وقد أدى ذلك إلى المحافظة على نسبة مرتفعة لمعدل الفصل في القضايا، وتماشيا مع متطلبات المرحلة القادمة، أطلقت الدائرة مبادرات عدة ترمي إلى مستقبل النظام القضائي والخدمات العدلية ومنها مشروع التحول الرقمي وأتمتة محاكم ونيابات المرور وغيرها مما سيتم استعراضه تفصيلاً في التقرير.

الرؤية

التميز والفعالية في نظام قضائي مستقل وتقديم خدمات عدلية عالمية الجودة

الرسالة

التمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق ونشر السلام في المجتمع

القيم

- الالتزام بالتميز
- العمل الجماعي
- خدمة الجمهور
- الاهتمام بالمتعاملين
- الاستقلالية
- العدالة
- النزاهة

برامج دائرة القضاء المساهمة في خطة الإمارة

الأولويات الاستراتيجية

تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات

دعم الكفاءات القضائية والإدارية عبر استقطاب الكوادر المواطنة والتدريب

الممكنات المؤسسية

القيم

الالتزام بالتميز

العمل الجماعي

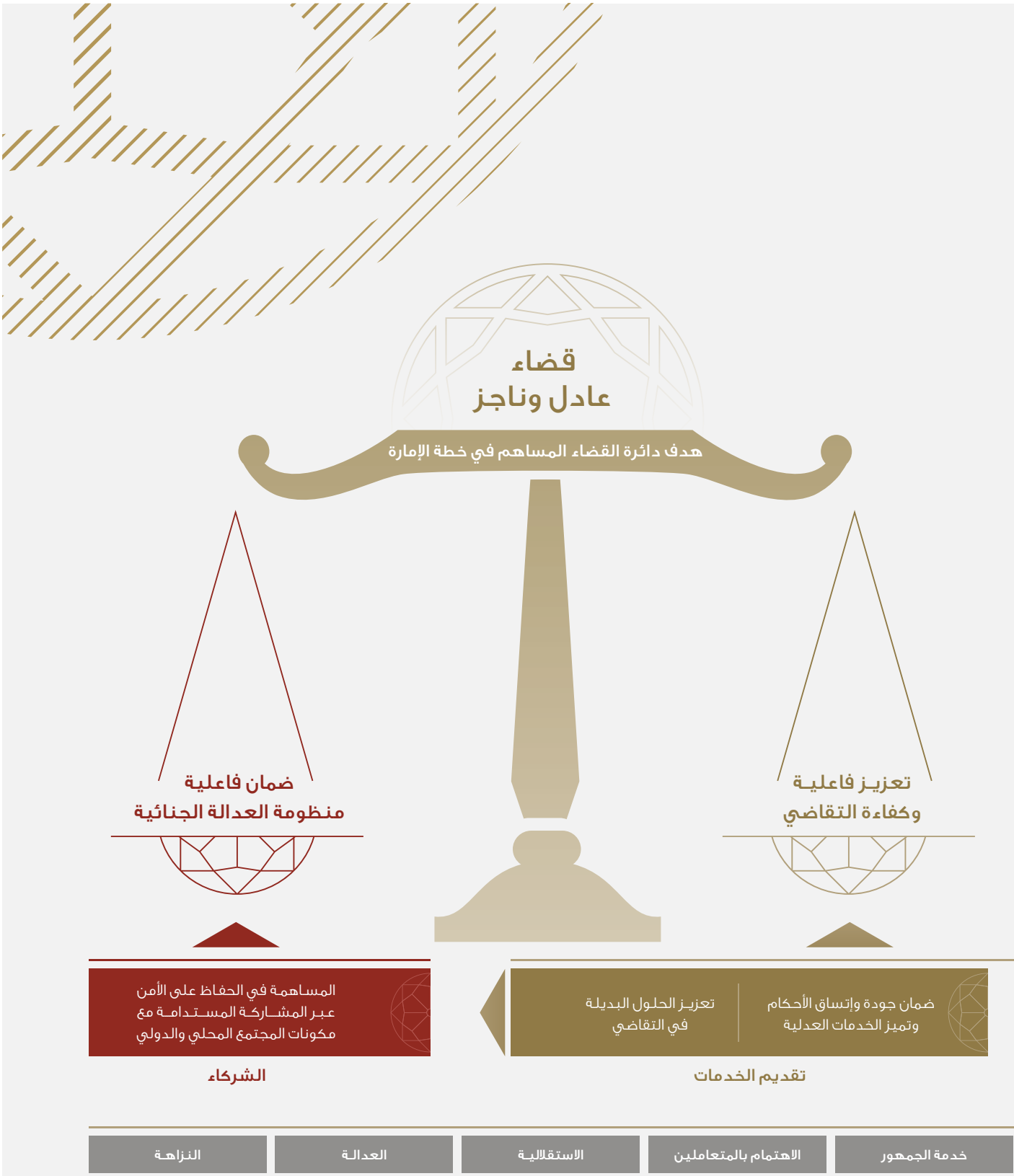
قضاء
عادل وناجز
هدف دائرة القضاء المساهم في خطة الإمارة
ضمان فاعلية
منظومة العدالة الجنائية
تعزيـز فاعليـة
وكفاءة التقاضي
المساهمة في الحفاظ على الأمن
عبر المشاركة المستدامة مع
مكونات المجتمع المحلي والدولي
الشركاء
ضمان جودة وإتساق الأحكام
وتميز الخدمات العدلية
تعزيز الحلول البديلة
في التقاضي
تقديم الخدمات
خدمة الجمهور
الاهتمام بالمتعاملين
الاستقلالية
العدالة
النزاهة

أبرز الإنجازات

ضمان جودة واتساق الأحكام وتميز الخدمات العدلية

تأتي هذه الأولوية في صلب العمل القضائي، ولها من الأثر الاستراتيجي ما يسهم في المقام الأول في أداء الدائرة لرسالتها وتحقيق رؤيتها في توفير نظام قضائي متميز يطبق الممارسات القضائية والعدلية المثلى.

كما أن جودة واتساق الأحكام بين مختلف درجات التقاضي وتحقيق التميز في الخدمات العدلية، يخدم توجه الدائرة بشكل خاص، والإمارة بشكل عام، في تحقيق الثقة المحلية والعالمية في النظام القضائي بالإمارة، مما ينعكس بدوره على حركة النمو والاستثمار.

وقد قطعت الدائرة أشواطا متقدمة في إنجاز متطلبات هذه الأولوية، إذ حققت مؤشرات الأداء المرتبطة بالأولوية نتائج مميزة خلال عام 2018، واشتملت المؤشرات على قياس نسب تأييد الأحكام بين درجات المحاكم المختلفة ونسب إنجاز القضايا المرورية.

مشروع قضاء اليوم الواحد

أطلقت دائرة القضاء، مشروع «قضاء اليوم الواحد» الذي يحقق سرعة الفصل في القضايا، لاسيما في القضايا الجزائية البسيطة التي يمكن إحالة المتهم فيها من النيابة إلى المحكمة وصدور الحكم في اليوم نفسه، وكذلك

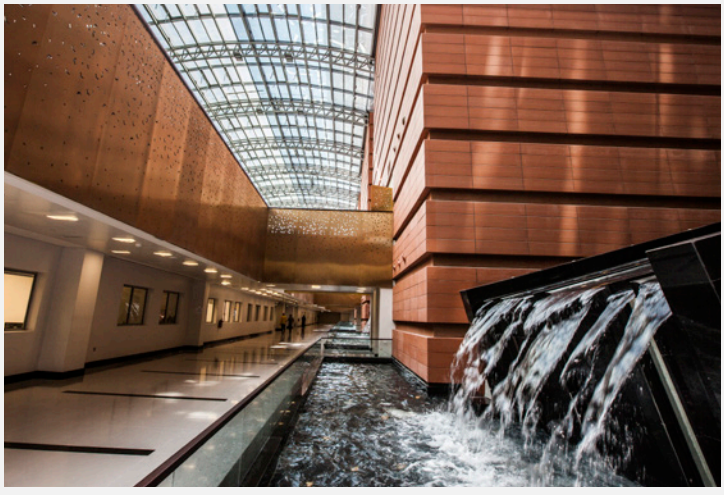

في القضايا العمالية البسيطة، وكذلك في بعض القضايا المتعلقة بالقضاء الشرعي والتوثيق، وذلك بعد تجربتها وتلافي معوقاتها. ويعد المشروع نقلة نوعية في تقديم الخدمات القضائية، إذ جاء بعد عملية تقييم شاملة لعمل المحاكم، ودراسة وافية للمتطلبات التطويرية، بهدف اتخاذ خطوات ملموسة تسهم في تحقيق سرعة الفصل في القضايا، وتقديم خدمات عالمية الجودة وتعزيز فاعلية وكفاءة التقاضي، وصولاً إلى قضاء عادل وناجز.

إطلاق مركز الابتكار

أطلقت الدائرة مركز الابتكار الذي تم تصميمه بحيث يكون جزء من منظومة البيئة المحفزة للابتكار في دائرة القضاء حيث يوفر المساحة والأجواء اللازمة لتنظيم مناقشات يشارك فيها كافة الأطراف المعنية لاستحداث وتطوير أفكار وحلول مبتكرة في مجال العمل ودراسة كافة التحديات الحالية والمستقبلية وفق منهجية الابتكار في الدائرة وطرح الحلول وإجراء التحليلات المرتبطة وصولا إلى نتائج تساهم في تطوير منظومة العمل القضائي والمؤسسي في الدائرة.

إنشاء محكمة أبوظبي العمالية

أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، قراراً بإنشاء محكمة متخصصة في نظر القضايا العمالية تحت اسم «محكمة أبوظبي العمالية»، على أن تضم دوائر ابتدائية جزئية وكلية، ودوائر استئناف ودائرة تنفيذ.

كما تضمن القرار إحالة الدعاوى كافة والطعون المعروضة حالياً على الدوائر العمالية بمحاكم أبوظبي، لتنظر أمام المحكمة المستحدثة، باستثناء الدعاوى والطعون المحجوزة للحكم.

وتضم المحكمة الدوائر الابتدائية بشقيها الجزئي والكلي، ودوائر الاستئناف والتنفيذ، ودائرة اليوم الواحد العمالية، ودائرة المنازعات الخاصة بعمال الخدمة المساعدة، إضافة إلى ندب قاضٍ أو أكثر من قضاة المحكمة العمالية لنظر المسائل المستعجلة في إطار النزاعات العمالية، دون المساس بأصل الحق، حيث يختص بإصدار الأوامر على العرائض، والأوامر الوقتية وأوامر الأداء المتعلقة باختصاص المحكمة، مهما كانت قيمتها.

تعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات

تعد استدامة العمليات الحكومية من أهم أولويات إمارة أبوظبي، نظراً للمتغيرات التي تمر بها المنطقة، كما أن نجاح تلك العمليات مرهوناً أيضاً بمدى فاعليتها بدء من مدخلاتها وحتى نتائجها النهائية، وبطبيعة الحال، وضعت دائرة القضاء نصب أعينها أهمية الاستدامة والفاعلية في الإجراءات والعمليات القضائية، والحرص على الانتشار الجغرافي مع وضع مستهدفات واضحة للانتشار الرقمي أيضاً، ما يتيح الخيارات المتعددة للمراجعين والمتعاملين في الوصول إلى خدماتها.

وتميزت نتائج مؤشرات الأداء المرتبطة بالأولوية خلال عام 2018، واشتملت المؤشرات على قياس نسب رضا الجمهور عن الخدمات، ونسب إنجاز مستهدفات التحول الرقمي في الخدمات العدلية وخدمات النيابة العامة.

النظام الإلكتروني لافتتاح الجلسات

استحدثت الدائرة نظام إلكتروني متكامل لافتتاح جلسات المحاكم، يتضمن عدداً من الخاصيات الإلكترونية، التي تستهدف مصلحة المتقاضيين وكل أطراف القضية، من خلال الحفاظ على سرية وأمن الملفات القضائية، إضافة إلى التأكد من دقة مواعيد افتتاح الجلسات وفق الأوقات المحددة من قِبل مجلس قضاء أبوظبي. ويعمل النظام على وضع أعمال الجلسات ضمن منظومة إلكترونية واحدة، إذ يتم افتتاح الجلسة في موعدها المحدد من قِبل مجلس للقضاء، وعند بداية كل جلسة يقوم أمين سر

الجلسة بطلب كلمة مرور من النظام الذي يرسلها إلى رئيس الجلسة فقط، وهو من يمرّرها إلى أمين السر، حتى يتمكن من افتتاح الجلسة.

إطلاق خدمة الدخول الذكي

أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي بالتعاون مع الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات، خدمة الدخول الذكي إلى خدماتها الإلكترونية من خلال الحساب الموحد للخدمات الحكومية لدولة الإمارات على شبكة الإنترنت، وذلك في إطار تحقيق أولويتها الاستراتيجية المتمثلة في تسهيل الوصول إلى العدالة وتجويد خدماتها العدلية والقانونية لتحقيق العدالة الناجزة.

وتعد خدمة الدخول الذكي جزءً من مبادرات الحكومة الذكية، ضمن الخطة الوطنية الهادفة إلى تقديم الخدمات الحكومية الذكية الشخصية للمواطنين والمقيمين والزوار عبر بوابة واحدة باستخدام حساب موحد، حيث يحتاج المستخدم فقط إلى المصادقة لمرة واحدة للوصول إلى العديد من الخدمات الحكومية سواء الاتحادية أو المحلية لمختلف إمارات الدولة.

إطلاق حملة توعوية تستهدف 100 ألف عامل في أبوظبي

أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي، حملة توعوية تستهدف نحو 100 ألف عامل في عدد من المدن العمالية على مستوى إمارة أبوظبي، وذلك على مدار العام 2018، بهدف تعزيز جهود نشر الثقافة القانونية وتعريف العمال بحقوقهم وواجباتهم، تحقيقا لرسالة الدائرة في التمسك بسيادة القانون من خلال تحقيق العدالة وصيانة الحقوق ونشر السلام في المجتمع.

وتركز الحملة على تقديم أنشطتها في القرى العمالية، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى شريحة كبيرة من الفئة المستهدفة، ويتم ذلك من خلال تقديم محاضرات بثلاث لغات تشمل العربية والإنجليزية والأوردو، للتعريف بأبرز المواد القانونية التي تكفل حقوق العمالة

في دولة الإمارات، فضلاً عن الإجابة على جميع الأسئلة والاستفسارات المقدمة من قبل العمال، والتي تركزت حول كيفية احتساب المستحقات العمالية والإجازات، وآلية تقديم الشكاوى، وشرح قانون العمل، وحقوق وواجبات العامل، والمحظورات التي يجب تجنبها حتى لا يقع تحت المسائلة القانونية، علاوة على تعريف العمال بآلية قيد الشكوى العمالية، إلى جانب التعريف بإجراءات الأمن والسلامة في المدن العمالية.

إطلاق دوائر قضائية ونيابة متخصصة في الجرائم المرتكبة ضد عمالة الخدمة المساعدة

أطلقت دائرة القضاء نيابة ومحكمة متخصصة للنظر في الجرائم المرتكبة ضد عمال الخدمة المساعدة، وذلك في إطار الاستجابة لمتطلبات تنفيذ المادة الثالثة من القانون الاتحادي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، بشأن عمال الخدمة المساعدة.

وتدعم الدوائر القضائية الجديدة حماية هذه الفئة من أي تجاوزات، فضلا عن ترسيخ البنية المؤسساتية لاحترام حقوق الإنسان، في حين أن تخصيص نيابة عامة ومحاكم لنظر القضايا المتعلقة بالاعتداء على حقوق هذه الفئة التي تضم عمال وخدم المنازل والمزارع الخاصة سيؤدي بالضرورة إلى تراكم الخبرات لدى القضاة والاداريين في التعامل بفاعلية معها، ويؤسس لقاعدة معلومات حول هذه القضايا تسهم في تطوير أداء المحاكم وتجويد الأحكام.

التقاضي الإلكتروني في المحاكم العقارية

أطلقت دائرة القضاء، المحكمة الإلكترونية للتقاضي الذكي في المنازعات الإيجارية، والتي تسهم إيجابياً في تحسين صورة أبوظبي كمدينةً مثاليةً للسكن والاستثمار، إذ يمثل القرار دعماً مؤسساتياً للجهود الحكومية نحو توفير بيئة جاذبة للاستثمار العقاري في الإمارة، ويسهم في تعزيز ثقة ملاك العقارات ومستأجري الوحدات السكنية باستقرار السوق العقارية في الإمارة، في ظل آلية تقاضٍ إلكترونية متطورة، تلبي تطلعات أطراف العلاقة الاستثمارية في السوق العقارية، وتراعي طبيعة النزاعات التي يمكن أن تنشأ بينهم، من خلال تطوير نظام قضائي يسهل الوصول إلى العدالة في إطار إجراءات مرنة وسريعة.

ويتيح النظام تسهيل خدمات التقاضي على مدار الساعة لفئات القضاة وأعوانهم، إضافة إلى جمهور المتعاملين، بدءاً من عملية القيد والتحضير ومروراً بتداول المنازعة وانتهاء بالفصل فيها وتنفيذها، إذ تتضمن إجراءات المحاكمة وفق النظام المستحدث الحصول على خدمات التقاضي عن بُعد، وذلك عبر ثلاث بوابات إلكترونية للدائرة، وهي النظام الإلكتروني للمحامين أو عن طريق مكاتب الطباعة، إضافة إلى إمكانية دخول أطراف النزاع إلى النظام بأنفسهم من خلال موقع الدائرة الإلكتروني.

إطلاق المنصة الرقمية للكاتب العدل

أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي، المنصة الرقمية للكاتب العدل، والتي توفر إمكانية تحضير 52 معاملة عدلية وتوثيقية ذاتياً عبر أجهزة مزودة بقارئ هوية، وتأتي هذه الخطوة في إطار تحقيق الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء المتمثلة بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات العدلية والتوثيقية، وتجويدها بما يتناسب مع متطلبات التطور الاقتصادي في إمارة أبوظبي، من حيث سرعة الإنجاز وجودة الخدمات.

ويتيح النظام الجديد للمتعامل إدخال بيانات أطراف المعاملة عبر قارئ الهوية، ثم تعبئة النموذج وفق الخدمة المطلوبة، وبعد استكمال البيانات المطلوبة، تصل إلى المتعامل رسالة نصية على هاتفه المتحرك باستكمال المعاملة ورقمها المرجعي على النظام الإلكتروني، ومن ثم التوقيع أصولاً أمام الكاتب العدل.

إطلاق خدمة المحادثة الفورية عبر «واتساب» Whatsapp

أطلق مركز الاتصال بدائرة القضاء في أبوظبي، خدمات المحادثة الفورية عن طريق الموقع الإلكتروني www.adjd.gov.ae إضافة إلى الدردشة عن طريق تطبيق المحادثة الفوري «واتساب» عبر الهاتف، وذلك للتعرف إلى إجراءات الحصول على خدمات الدائرة والوثائق المطلوبة وساعات العمل وغيرها من المعلومات الأساسية لإنجاز المعاملات، لتشكل بذلك إضافة نوعية تتيح للمتعاملين الحصول على المعلومات بسهولة ويسر باستخدام أحدث تقنيات الاتصال.

تدشين خدمات الكاتب العدل في المنشآت الإصلاحية والعقابية

دشنت دائرة القضاء في أبوظبي، خدمة الكاتب العدل الحكومي في مقر المنشآت الإصلاحية والعقابية، وذلك بعد قيد وترخيص عدد من ضباط القيادة العامة لشرطة أبوظبي، لأداء مهام الكاتب العدل الحكومي ضمن اختصاصاتهم في إطار العمل بالقانون رقم 11 لعام 2017 في شأن عمل الكاتب العدل في إمارة أبوظبي، وقرار سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، رقم 38 لعام 2017، باعتماد لائحة الكاتب العدل الخاص ونظام موظفي الجهات الحكومية المرخص لهم بمزاولة مهنة الكاتب العدل العام، وذلك بهدف تسهيل عملية الوصول إلى الخدمات العدلية بالنسبة إلى النزلاء وتوفير حركة الانتقال من وإلى الدائرة للحصول على خدمات الكاتب العدل.»

منح الصفة التنفيذية للعقود الإيجارية المسجلة

في ضوء قرار سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، جاءت مبادرة منح الصفة التنفيذية للعقود الإيجارية المسجلة، لتكون الأولى من نوعها على مستوى المنطقة لتدعم جهود توفير بيئة جاذبة للاستثمار العقاري في أبوظبي، عبر تعزيز ثقة ملاك العقارات ومستأجري الوحدات السكنية في وجود آلية تقاضي ناجزة تضمن تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في المنازعات، إذ تختصر مراحل المحاكم الابتدائية والاستئناف وتقليص حجم المنازعات المتعلقة بالإيجارات وتساعد في ضبط النظام الإيجاري في إمارة أبوظبي، من خلال التأكيد على أهمية العقود المسجلة بمنحها صفة السند التنفيذي الذي يسمح باقتضاء الحقوق مباشرة، وبما يشجع أطراف العلاقة على اللجوء إليها كما سترفع الثقة في النظام الإيجاري لإتاحة إمكانية استيفاء الحقوق في التنفيذ من دون المرور بمراحل المحكمة الموضوعية.

إطلاق خدمة الإعلام بالأحكام الجزائية ودفع الغرامات الخاصة بها عبر الرسائل النصية القصيرة sms

أطلقت النيابة العامة خدمة الإعلام بالأحكام الجزائية، ودفع الغرامات المتوجبة وفق هذه الأحكام عبر الرسائل النصية القصيرة «SMS»، حيث يمكن للمتعاملين من أفراد ومؤسسات ومكاتب محاماة، دفع الغرامات المالية في القضايا الجزائية إلكترونياً، دون الحاجة لزيارة مبنى دائرة القضاء، كما يمكن للمحكومين الحصول تلقائياً على كف البحث «براءة الذمة» في القضايا التي يكون الحكم فيها بالغرامة فقط.

وتستهدف الخدمة، تبسيط الإجراءات للمتعاملين وتسريع آلية تحصيل الغرامات عبر تجاوز العوائق الزمانية والمكانية، إذ يمكن السداد على مدار الساعة، وأيضاً السداد من مكان تواجد المتعامل حتى من خارج الدولة، مما يسهم في تسهيل المرور عبر المنافذ الحدودية من وإلى الدولة للأشخاص المحكومين بغرامات مالية، و تقتصر الخدمة على أحكام الغرامة حصراً، وهي تتضمن إرسال إشعار بالحكم للمحكوم عليهم عبر رسالة نصية قصيرة، إضافة إلى توفير إمكانية سداد الغرامة عن طريق الخدمة، وبالتالي تجنب اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة في القضية موضوع الحكم.

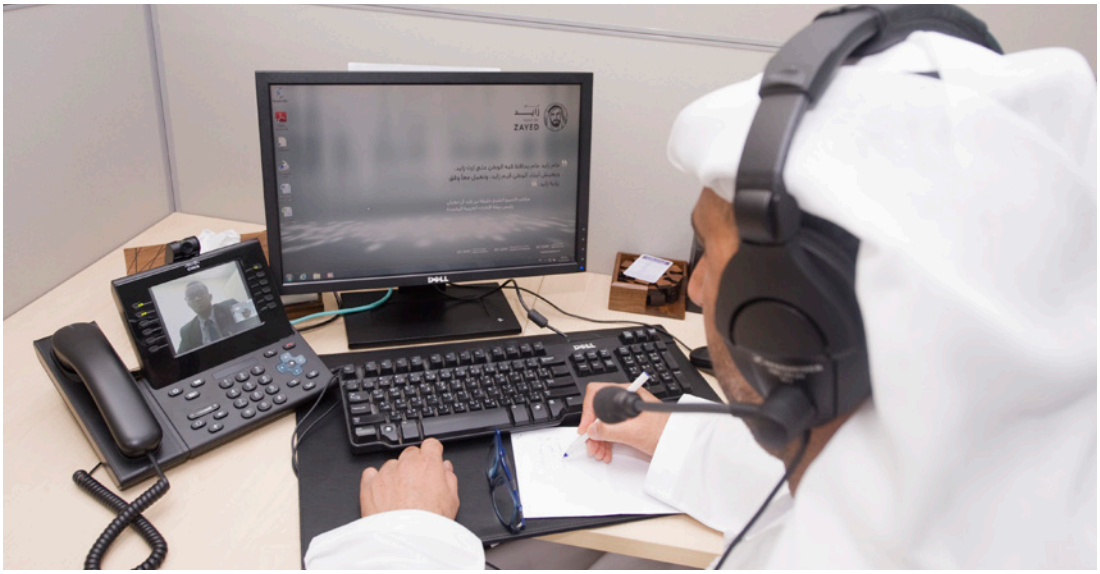

إطلاق التطبيق الذكي لمأموري التنفيذ الميداني

أطلق سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، نظام التطبيق الذكي لمأموري التنفيذ الميداني في محاكم أبوظبي، والذي يتيح تنفيذ جميع عمليات الإعلان والإخلاء والحجز على المنقولات واتخاذ القرارات والاعتماد من قبل قاضي التنفيذ إلكترونياً.

و يسهم النظام في اختصار الوقت والجهد، فضلاً عن زيادة الإنتاجية الوظيفية بنسب تزيد على 90 % في حين سيتم توفير النظام من خلال 11 سيارة مجهزة بأحدث التقنيات المطلوبة لإنجاز مهام مأمور التنفيذ اليومية.

ويتيح التطبيق إعادة هندسة وجدولة مهام مأمور التنفيذ، مع إمكانية تنفيذ مهامه مباشرة من خلال موقع التنفيذ دون الحاجة إلى مراجعة مقر العمل، إذ يتميز بتكامله مع جميع أنظمة محاكم دائرة القضاء، وتزويده بقارئ لبطاقة الهوية مع إمكانية إرسال رسائل نصية لأطراف ملف التنفيذ، بعد الانتهاء من كل مرحلة إجرائية، والحصول على توقيعات أطراف ملف التنفيذ إلكترونياً عبر الأجهزة الذكية، فضلاً عن القدرة على تخزين وحفظ جميع بيانات مواقع التنفيذ، بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت وبالسرعة المطلوبة، كما تم تزويد التطبيق بنظام الخرائط الإلكترونية (GPS)، للاستدلال على مواقع التنفيذ بسهولة ويسر.

افتتاح مركز الترجمة الفورية عبر وسائل الاتصال المرئي

افتتحت دائرة القضاء مركز الترجمة الفورية عبر وسائل الاتصال المرئي، والذي يقدم خدمات متكاملة للترجمة بلغات العالم المعتمدة، وذلك أثناء المحاكمات باستخدام أحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية المتطورة.

ويتيح استخدام تقنية الاتصال المرئي في تقديم خدمات الترجمة الفورية تنسيق عمل الترجمة بالاستفادة من البنية التحتية المتقدمة المتوافرة في دائرة القضاء، بحيث تمكن تلك الخدمة عبر تقنيات الاتصال المرئي تقديم خدمات الترجمة أثناء المحاكمات في مركز الترجمة الفورية من دون الحاجة إلى تنقل المترجمين بين المكاتب والإدارات وقاعات المحاكم، بما يسهم في اختصار الوقت والجهد ويحقق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، إلى جانب إمكانية الوقوف على متطلبات العمل وتوفير الاحتياجات الفعلية لضمان التطوير المستمر .

منح الصفة التنفيذية للعقود الإيجارية المسجلة

في ضوء قرار سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، جاءت مبادرة منح الصفة التنفيذية للعقود الإيجارية المسجلة، لتكون الأولى من نوعها على مستوى المنطقة لتدعم جهود توفير بيئة جاذبة للاستثمار العقاري في أبوظبي، عبر تعزيز ثقة ملاك العقارات ومستأجري الوحدات السكنية في وجود آلية تقاضي ناجزة تضمن تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في المنازعات، إذ تختصر مراحل المحاكم الابتدائية والاستئناف وتقليص حجم المنازعات المتعلقة بالإيجارات وتساعد في ضبط النظام الإيجاري في إمارة أبوظبي، من خلال التأكيد على أهمية العقود المسجلة بمنحها صفة السند التنفيذي الذي يسمح باقتضاء الحقوق مباشرة، وبما يشجع أطراف العلاقة على اللجوء

مبادرة ترجمة مستندات ووثائق الدعوى إلى الإنجليزية لغير الناطقين بالعربية

جاء تنفيذ تلك المبادرة بعد دراسة أفضل الممارسات القضائية المتميزة على مستوى العالم، والمحاكم التي تتبنى تلك الآلية في الدعاوى المدنية والتجارية، مع التأكيد على الالتزام بتقديم جميع المستندات باللغتين العربية والانجليزية في حال كان المدعى عليه أجنبيا، بما يضمن تسهيل خدمات وإجراءات المحاكم لمختلف الفئات من المتعاملين، وبما يتماشى مع الخطط الاقتصادية والتنموية لحكومة أبوظبي، والرامية إلى إيجاد بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، والعمل على تعزيز جهود الارتقاء بالأداء في جميع القطاعات لتحقيق طموحات ورؤى القيادة الحكيمة بالوصول إلى خدمات حكومية رائدة عالمياً.

افتتاح قاعة «ظبية»

افتتحت دائرة القضاء في أبوظبي، قاعة «ظبية»، لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات القضائية والعدلية للمتعاملين من النساء، وذلك بالتزامن مع الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية.

وتوفر قاعة «ظبية» التي تستمد اسمها من الموروث المحلي لإمارة أبوظبي، مجموعة متكاملة من الخدمات القضائية والعدلية تشمل، خدمات الكاتب العدل، قيد الدعاوى وطلبات النيابة العامة، فضلا عن إمكانية الاستعلام عن الدعاوى وتسلم الأحكام القضائية.

إطلاق مراكز الخدمة «إنجاز»

أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي، مبادرة مراكز الخدمة «إنجاز» بالشراكة مع القطاع الخاص، لتقديم العديد من الخدمات القضائية والعدلية خارج مقار الدائرة، وذلك في إطار جهودها لتطوير العمليات والإجراءات وتسهيل الحصول على الخدمات وتحقيق سرعة الإنجاز، بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالمية.

وجاء افتتاح مراكز الخدمة «إنجاز» لتلبية احتياجات المتعاملين المتزايدة لخدمات دائرة القضاء، إذ توفر قناة إضافية جديدة للحصول على عدد من الخدمات القضائية والعدلية بطريقة تمتاز بسهولة الوصول إليها من خلال مرونة ساعات وأيام العمل، إضافة إلى توفير بيئة تحقق إسعاد المتعاملين وإنجاز معاملاتهم في وقت قياسي ومن دون الحاجة إلى مراجعة مقار الدائرة .

وتم تدشين أول مراكز الخدمة «إنجاز» في مركز المارينا التجاري في أبوظبي، والذي يعمل من السبت إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً، ثم مركز مصفح، فيما يجري العمل حاليا على افتتاح مراكز إضافية في أبوظبي والعين للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين في مختلف المواقع.

المساهمة في الحفاظ على الأمن عبر المشاركة المستدامة مع مكونات المجتمع المحلي والدولي

تؤدي دائرة القضاء، دوراً مهماً مع شركائها في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع سواء من خلال التوعية القانونية أو الأحكام الرادعة في الجرائم حسب القانون، كما تؤدي دوراً محورياً مع شركائها الدوليين من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات القضائية وتهيئتها للتطبيق بما يتناسب مع النظام القضائي المحلي.

وقد قطعت الدائرة أشواطا كبيرة في إنجاز متطلبات هذه الأولوية، إذ حققت مؤشرات الأداء المرتبطة بالأولوية نتائج مميزة خلال عام 2018، واشتملت المؤشرات على قياس أداء النيابات والالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة مع الشركاء، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال إجراء العديد من زيارات المقارنات المعيارية مع النظم القضائية العالمية

تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين

بناء على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، بتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وصولاً إلى تحقيق معايير التميز القضائي، نظمت دائرة القضاء زيارات لعدد من الجهات القضائية إقليميا ودوليا، ومن بينها زيارة جمهورية الصين الشعبية، بهدف الاطلاع على تجربة جمهورية الصين التي تعتبر الأكثر نجاحاً عالمياً في استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية بمجال تطوير خدمات المؤسسات القضائية والعدلية.

وكان الوفد الذي يرأسه سعادة المستشار يوسف سعيد العبري، وكيل دائرة القضاء في أبوظبي، يضم في عضويته كل من سعادة المستشار علي محمد البلوشي، النائب العام لإمارة أبوظبي، والمستشار علي الشاعر، مدير إدارة التفتيش القضائي، والدكتور صلاح خميس

الجنيبي، مدير قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي، وخولة القبيسي، مديرة إدارة تقنية المعلومات.

الاطلاع على نظام القضاء الجزائي في سنغافورة

اطلع وفد دائرة القضاء خلال زيارة إلى جمهورية سنغافورة، على الممارسات القضائية والعدلية المطبقة لديهم نظم تأهيل نزلاء المنشآت العقابية، وتعرف إلى نظام محكمة الأسرة، إذ استمع من المختصين إلى شرح حول القضايا التي تختص بنظرها، ومراحل التقاضي ابتداء من التوجيه الأسري والحلول البديلة، فضلا عن برامج التوعية ودور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مرحلة التسوية الودية والتوفيق بين الزوجين.

وفي زيارته إلى مقر النيابة العامة في سنغافورة، تعرف الوفد على نظام القضاء الجزائي والعقوبات البديلة عن السجن مثل العقوبات المجتمعية التي يتم القضاء بها في بعض الجنح، والعقوبات البديلة الخاصة بالمدانين من.

كما تعرف خلال زيارة إلى اكاديمية تدريب القضاة في سنغافورة، على معايير اختيار المرشحين لعضوية السلطة القضائية، وآلية اختيار البرامج المقدمة لهم، والتي تتضمن إلى جانب البرامج القانونية برامج تعزيز المهارات، وأفضل الأساليب للتعامل مع الجمهور.

تعزيز التعاون مع المؤسسات القضائية بالمملكة العربية السعودية

ومن ضمن الزيارات أيضا خلال عام 2018، زيارة وفد دائرة القضاء في أبوظبي، مقر وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية، والتي تضمنت تباحث معوقات تنفيذ إنجاز الإعلانات والانابات القضائية وأوامر التنفيذ ضمن الأطر الزمنية، واتفق الطرفان على استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتقنيات الربط الإلكتروني لتجاوز بعض المعوقات بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المتبعة في استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة في النظام القضائي لدى البلدين.

واطلع وفد قضاء أبوظبي الذي ترأسه الدكتور صلاح خميس الجنيبي، مدير قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي، وعضوية نادية العلي، مديرة إدارة التعاون الدولي، وفاطمة البدواوي رئيس مكتب حقوق الانسان، وصالح العامري، رئيس قسم الشراكات، على التجربة السعودية في مجال التعاون الدولي وحقوق الإنسان، إذ زار أعضاء الوفد هيئة حقوق الإنسان وجمعية مودة الخيرية بالرياض.

وتناول الطرفان آليات تفعيل المادة (14) من اتفاقية تنفيذ الأحكام و الانابات والإعلانات القضائية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلا عن مناقشة إمكانية عقد اتفاقية شراكة ثنائية بين دائرة القضاء في أبوظبي ووزارة العدل السعودية بحيث تتضمن عدد من البنود الهادفة إلى تذليل المعوقات التي تعترض الإنابات القضائية وأوامر التنفيذ القضائي، ما يسهم في الوصول إلى العدالة الناجزة.

الاطلاع على التجربة القضائية والعدلية الفرنسية

زار وفد من دائرة القضاء، وزارة العدل الفرنسية، بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية لقطاع الخدمات القضائية والعدلية، وتعزيز الخبرات المحلية من خلال التعرف على التجربة العدلية والقضائية الفرنسية باعتبارها واحدة من أعرق المؤسسات القانونية في العالم، فضلا عن ارتباط دائرة القضاء في أبوظبي مع المؤسسات القضائية الفرنسية بالعديد من الاتفاقيات والتفاهمات، ومن أهمها اتفاقية التدريب والحوكمة لأكاديمية أبوظبي القضائية.

واطلع الوفد على التجربة الفرنسية في مجال الكاتب العدل الخاص، وسبل إرساء أفضل الممارسات وصولاً إلى تقديم أفضل خدمات الكاتب العدل الخاص، إضافة إلى مجالات التأهيل والتدريب التي يجب توفيرها نحو تقديم خدمات نوعية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في إمارة أبوظبي.

زيارة وفد دائرة القضاء في أبوظبي لقر وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية

مشاركة دائرة القضاء ملتقى قيادات المستقبل في ضوء المتغيرات العالمية

بحث فرص التعاون مع المؤسسات القضائية في عمان

استقبل سعادة المستشار علي محمد البلوشي، النائب العام لإمارة أبوظبي، الدكتور خالد بن سعيد الجرادي، سفير سلطنة عمان لدي الدولة.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز فرص التعاون المتاحة بين دائرة القضاء والنيابة العامة في أبوظبي، والمؤسسات القانونية والقضائية في السلطنة، وإمكانات تعزيزها بما يحقق استقرار وتسهيل أعمال العدالة في البلدين.

مشاركات وفعاليات دولية

شاركت دائرة القضاء في العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية خلال عام 2018، من بينها ملتقى قيادات المستقبل في ضوء المتغيرات العالمية «عصر جديد متطلبات جديدة»، والذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية في القاهرة.

وضم وفد دائرة القضاء كل من الدكتور صلاح خميس الجنيبي، مدير قطاع الاتصال المؤسسي والتعاون الدولي، أحمد المرزوقي، مدير قطاع المساندة والعمليات الداخلية، وطارق الكندي، المدير الإداري لإدارة التنفيذ.

وتناول الملتقى، التحديات والتحولات الاستراتيجية في نظم القيادات وإدارة المؤسسات الحكومية والخاصة، والتعرف على الخبرات والتجارب العالمية والعربية في مجال اختيار وتنمية مهارات وإدارة أداء وتحفيز قادة المستقبل، وتعزيز دور القيادات في الارتقاء بمستوى أداء المؤسسات بما يحقق توقعات وتطلعات المستفيدين من خدماتها.

ندوة «استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية»

نظمت دائرة القضاء في أبوظبي بالتعاون مع المدرسة القضائية الفرنسية، ندوة «استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية»، بمشاركة عدد من القضاة وأعضاء النيابة العامة في أبوظبي، إلى جانب قضاة فرنسيين وخبراء في المجلس الأوروبي، بهدف تعميق النقاش وتبادل الأفكار بشأن الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة ودوره في الاستشراف المستقبلي والتدبير الذكي للمنظومة القضائية، وذلك على خلفية الوعي الكامل بأهمية توظيف الذكاء الاصطناعي في تسهيل سير العدالة وتحقيق الشفافية واختصار الوقت في مسار سير القضايا، مع استحضار الجانب الأخلاقي المتصل بهذا الموضوع وما يطرحه من إشكالات.

التقارير والحملات الإعلامية

265 حملة توعوية وترويجية

عززت دائرة القضاء في أبوظبي، جهودها التثقيفية والتوعوية لنشر الثقافة القانونية وبث رسائل التوعية بين أفراد المجتمع، من خلال تنفيذ 265 حملة توعوية وترويجية للخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين، وذلك عبر مختلف قنوات التواصل على مدار عام 2018 .

وتأتي تلك الحملات في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه دائرة القضاء للجانب التوعوي ضمن جهودها لتوصيل الرسائل التثقيفية والترويجية لجميع أفراد المجتمع بطريقة مبتكرة وتقديم المعلومات بطريقة سهلة ومبسطة، عبر المنصات الإعلامية المتعددة.

وحظيت قنوات التواصل الاجتماعي لدائرة القضاء بالاهتمام والمتابعة، إذ وصل عدد مشاهدات المشاركات والتغريدات إلى نحو 13 مليون مشاهدة، وارتفعت أعداد المتابعين إلى ما يزيد على 150 ألف متابع بزيادة سنوية نسبتها 35 %، فيما سجلت المشاهدات على موقع «يوتيوب» 21 مليون و 607 الاف.

كما سجلت أعداد المشاركات والتغريدات، 9 الاف و 473 على صفحات التواصل الاجتماعي لدائرة القضاء خلال 2018، ووصل التفاعل مع المواد المنشورة إلى ما يقارب 350 ألف تفاعل، وذلك بالتزامن مع إطلاق قناة الدائرة على «سناب شات»، فيما سجلت نسبة رضا المتابعين عن المواد المتنوعة المنشورة عبر مختلف قنوات التواصل 89%.

المسؤولين قانونياً.

تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وصولاً إلى تحقيق معايير التميز القضائي.

وتضمن اليوم الأول من الزيارة، التعرف إلى نظام التقاضي في محكمة سفيا الاستئنافية التي تعتبر الأكثر حداثة في السويد في استخدام تقنيات التقاضي الالكتروني، كما تعرف على الدور الاشرافي لوزارة العدل على السلطات المحلية، واطلع على نظام المحاكم السويدية ودور المحكمة العليا ووظيفتها.

وتضمنت جولة وفد دائرة القضاء في يومها الثاني زيارة لمكتب المدعي العام لمدينة ستوكهولم، اطلع خلالها على عملية مقاضاة الأحداث والمجرمين ذوي الإعاقات العقلية ونظام العقوبات الخاصة بهذه الفئة.

فعاليات «عام زايد» للاحتفاء بمسيرة القائد المؤسس

ملتقى «زايد مآثر خالدة»

نظمت دائرة القضاء في أبوظبي، ملتقى «زايد مآثر خالدة»، وذلك ضمن مبادراتها في عام زايد 2018، استجابة لمبادرات اللجنة الوطنية العليا لعام زايد، برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس دائرة القضاء، للاحتفاء بالقائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، وما تركه من إرث إنساني وقيم نبيلة ترسخت في نفوس أبناء الوطن، وإنجازات في مختلف المجالات.

وتناول الملتقى محاور عدة من بينها، « زايد.. تاريخ إنسان وحضارة وطن»، تقديرا لمكانة ودور مؤسس دولة الإمارات، والتميز والريادة لدى الشيخ زايد، إلى جانب قصيدة في حب زايد.

فعالية «غرس زايد»

أطلقت دائرة القضاء، احتفالاتها بمناسبة اليوم الوطني السابع والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالتزامن مع عام زايد 2018، لتتضمن العديد من الأنشطة والفعاليات والمبادرات، التي تسلط الضوء على إرث وقيم القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، «طيب الله ثراه».

ومع اكتساب احتفالات دولة الإمارات باليوم الوطني لعام 2018، زخماً خاصاً لتزامنها مع الاحتفاء بعام زايد، حرصت الدائرة على تضمين مشاركتها فعاليات «غرس زايد»، للاحتفاء بالوالد المؤسس، وما تركه من إرث إنساني وقيم نبيلة ترسخت في نفوس أبناء الوطن، إلى جانب إنجازات شملت جميع مناحي الحياة.

كما تضمنت الفعالية التعريف بجهود الشيخ زايد في دعم منظومة القضاء وإرساء أسس تطورها من خلال ركن «نهج الدائرة على قيم زايد»، إلى جانب عرض «أقوال مضيئة» لتسليط الضوء على أبرز أقوال الشيخ زايد، فضلا عن عرض عدد من الإصدارات التي تناولت سيرته وإنجازاته، ولوحة زايد والتوقيع على الإصدار الخاص بها .

«زايد والقضاء»

نظمت دائرة القضاء، جلسة «زايد والقضاء»، التي سلطت الضوء على ملامح الشؤون القضائية بعد قيام الاتحاد، وتولي المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، «طيب الله ثراه»، مقاليد الحكم رئيسا لدولة الإمارات.

وتناولت الجلسة، المبادئ الضابطة للتنظيم القضائي التي نص عليها دستور الدولة، كإطار نموذجي يرتقي في مقوماته ومرتكزاته كنموذج لأفضل الممارسات الدستورية الدولية، بما يتضمنه من مقومات ومبادئ لبناء واستدامة دولة حديثة متطورة ورائدة ترسخ العدالة والمساواة وتنظم الحقوق والواجبات بين أفرادها في ظل سيادة القانون.

كما استعرضت جهود الشيخ زايد، واهتمامه منذ البدايات بالعمل الدؤوب من أجل وضع أساس بناء نظام قضائي متطور عصري مستقل وناجز، من خلال العمل على تنويع المحاكم وتوسيع اختصاصاتها لتقديم خدمات متطورة، فضلا عن ترسيخ أهمية الصلح والحلول البديلة لفض النزاعات.

البحوث والدراسات القضائية

على صعيد البحث العلمي، ودعم النظام القضائي بالدراسات الكفيلة بمساعدته على مسايرة المستجدات الحديثة، أعدت دائرة القضاء خلال عام 2018، 17 دراسة قانونية، تناولت موضوعات عدة من بينها:

دور دائرة القضاء في تعزيز رؤية إمارة أبوظبي الاقتصادية 2030

الحماية القانونية للبيانات الشخصية

الحماية القانونية للأطفال على الشبكة الإلكترونية

الوكالة الظاهرة

مكافحة المخدرات في إمارة أبوظبي؛ الأسس التشريعية والمعطيات الإحصائية

النظام القانوني لمكافحة الهدر الغذائي

دراسة حول قانون رقم (4) لسنة 1983 في شأن تنظيم أعمال البناء،

أصول المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم إمارة أبوظبي

كما أصدرت دائرة القضاء العدد الرابع من مجلة القضاء والقانون، محتويا على تسعة بحوث محكمة، إضافة إلى باب الأحكام القضائية، باب المصطلحات القانونية، وباب التعريف بالقوانين الصادرة ومنشورات الدائرة.

أما على صعيد المشاريع، فقد نفذت الدائرة خلال عام 2018 مجموعة من المشاريع التي تصب في تحقيق مستهدفات هذه الأولوية، من بينها:

إطلاق نظام المحاكمة عن بعد بالتعاون مع شرطة أبوظبي

أطلقت دائرة القضاء والقيادة العامة لشرطة أبوظبي، نظام ربط النيابة العامة والمحاكم الجزائية بالمنشآت العقابية والإصلاحية ومراكز الشرطة، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، بحيث يتم التحقيق والعرض على المحكمة وتقديم نزلاء المنشآت العقابية طلباتهم المرحلية إلى هيئة المحكمة أو النيابة باستخدام تقنية الاتصال المتلفز «الفيديو كونفرانس»، في خطوة أولى لمشروع متكامل يهدف إلى تسهيل وتنسيق الأعمال والتعاون بين دائرة القضاء والقيادة العامة للشرطة في أبوظبي.

وتتوافق المبادرة مع مبادئ حقوق الإنسان، وقانون الإجراءات الجزائية، وما ينص عليه من ضمانات لحصول المتهمين على محاكمات عادلة، حيث أن الإجراءات المتبعة في مثول المتهم أمام النيابة أو المحكمة من خلال الدائرة التلفزيونية المغلقة، تتضمن وجوده في غرف تم إعدادها وفق معايير غاية في الدقة، ويكون التصوير بوساطة كاميرات 360 درجة، بهدف تغطية كامل المكان الذي يتواجد به المتهم.

التقاضي الجزائي الذكي

أكملت النيابة العامة، عملية التحول للملف الإلكتروني وإلغاء التعاملات الورقية مع الشركاء، وأتمتة إجراءات سير القضايا الجزائية، إضافةً إلى الخدمات النيابية المقدمة للمتعاملين، بحيث أصبحت تعتمد بشكلٍ كاملٍ على الملفات الإلكترونية المرتبطة بنظام إدارة القضايا «cms».

وشملت عملية التحول كافة خطوات سير القضايا الجزائية، ابتداءً من إحالة ملف القضية من مراكز الشرطة إلى النيابة عبر نظام الربط الإلكتروني بين الطرفين كملف إلكتروني، إلى التحقيقات اللازمة والتصرف في القضايا، مروراً بدرجات التقاضي والفصل في القضية، وانتهاءً إلى تنفيذ الأحكام، إضافةً إلى متطلبات كل قضية من طلبات أطراف النزاع والأذونات والقرارات والأحكام ومخاطبة الجهات والأطراف.

كما اشتمل التحول إلى التعاملات اللاورقية في الخدمات النيابية المقدمة للمتعاملين، كخدمة تقديم الطلبات والعرائض والاستعلام عن الخدمات، وخدمة «استفسر» للاستعلام عن حالة الطرف في النيابة العامة عما كان

مطلوباً للنيابة من عدمه، فضلاً عن التظلمات وطلبات زيارة السجناء وغيرها.

إطلاق تطبيق بلغ النيابة

أطلقت النيابة العامة في أبوظبي، تطبيق «بلّغ النيابة»، المخصص لأفراد المجتمع في إمارة أبوظبي، حيث يمكنهم بعد تنزيل التطبيق على هواتفهم الذكية بنظام IOS ونظام الأندرويد، التواصل مع نيابة أبوظبي بشأن الإبلاغ عن أي واقعة معاقب عليها قانوناً مع تقديم الدليل.

ويوفر التطبيق لمقدم البلاغ، إمكانية شرح الواقعة المبلّغ عنها تفصيلاً، وتحديد مكان ووقت وقوعها، ثم إرسال البلاغ إلى النيابة العامة، مع إرفاق دليل على صحة محتوى البلاغ، سواء كان صورة فوتوغرافية أو مقطع فيديو أو تسجيل صوتي أو أي دليل آخر، ويتم تسجيل بيانات الشخص مقدم البلاغ، وهو خيار غير إلزامي، ويتم التواصل معه في حال موافقته على الإفصاح عن بياناته ومعلومات الاتصال به، وتتضمن الخطوات التالية إرسال رقم البلاغ إلكترونياً عبر رسالة نصية على هاتف مقدم البلاغ المتحرك، ثم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

تطبيق أذون النيابة

أنجزت النيابة العامة تطبيق «أذون النيابة» الذكي مع بلدية مدينة أبوظبي، بهدف تسريع وتسهيل إجراءات تفتيش وضبط المخالفات وفقاً للوائح وتشريعات البلدية، ويتم تنفيذ التطبيق المستخدم لإصدار أذون النيابة على مرحلتين، الأولى في مدينة أبوظبي، على أن تشمل المرحلة الثانية منطقتي العين والظفرة، ويضمن اختصار الوقت والجهد، إلى جانب توفير قاعدة بيانات للأذون تتسم بالدقة والكفاءة والسرية العالية، ويمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر في حال الاستفسار عنها من قبل النيابة العامة أو البلدية.

تعزيز الحلول البديلة في التقاضي

من منطلق أهمية الصلح كوسيلة من وسائل حل الخلافات الأسرية، فقد أنشئت مجموعة من المراكز المهتمة بالأسرة، والعديد من لجان التوجيه الأسري، ودعمت بالكفاءات المتخصصة من أهل العلم والخبرة في فن الحوار والإصغاء الإيجابي، والتوفيق بن أطراف النزاع الأسري وكسب ثقتهم، مع التزام النهج التربوي والشرعي في إبرام الصلح، بقصد تعزيز ثقافة الصلح والسعي للحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها.

وتعفى الطلبات التي تقدم إلى لجان التوفيق والمصالحة أو لجان التوجيه الأسري من أية رسوم ، كما أنه لا التزام على أطراف النزاع بقرارات اللجنة إلا في حدود ما تم الاتفاق عليه، إذ أن الصلح والتراضي هو أساس عمل اللجان.

دعم الكفاءات القضائية والإدارية عبر استقطاب الكوادر المواطنة والتدريب

تستهدف إمارة أبوظبي، تحقيق معدلات متقدمة في التوطين وضمان حصول الكوادر المواطنة الشابة على التدريب المتخصص عالي المستوى بما يمكنهم من شغل المناصب المتاحة في القطاعات الحكومية المختلفة.

وفي هذا الإطار، تسعى الدائرة بشكل حثيث إلى توطين الوظائف القضائية والإدارية من خلال توفير باقات وظيفية وامتيازات تدريبية مختلفة للاستقطاب والاحتفاظ بالكوادر المواطنة تماشيا مع التوجهات العامة في أبوظبي.

كما يصب النجاح في تنفيذ هذه الأولوية بشكل محكم في إنجاز الأولوية الأولى على الوجه الأمثل، وهو ما تظهره البيانات الإحصائية الواردة في التقرير :

المؤشرات القضائية 2018

يقدم هذا القسم تقريراً للمؤشرات العامة لحركة التقاضي أمام محاكم أبوظبي على اختلاف درجاتها الابتدائية والاستئناف والنقض بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالنيابة العامة والوحدات المساندة الرئيسية وتشمل أعمال الكاتب العدل والتوثيقات، تنفيذ الدعاوى، الإعلانات القضائية، قضايا الحكومة، والخبرة.

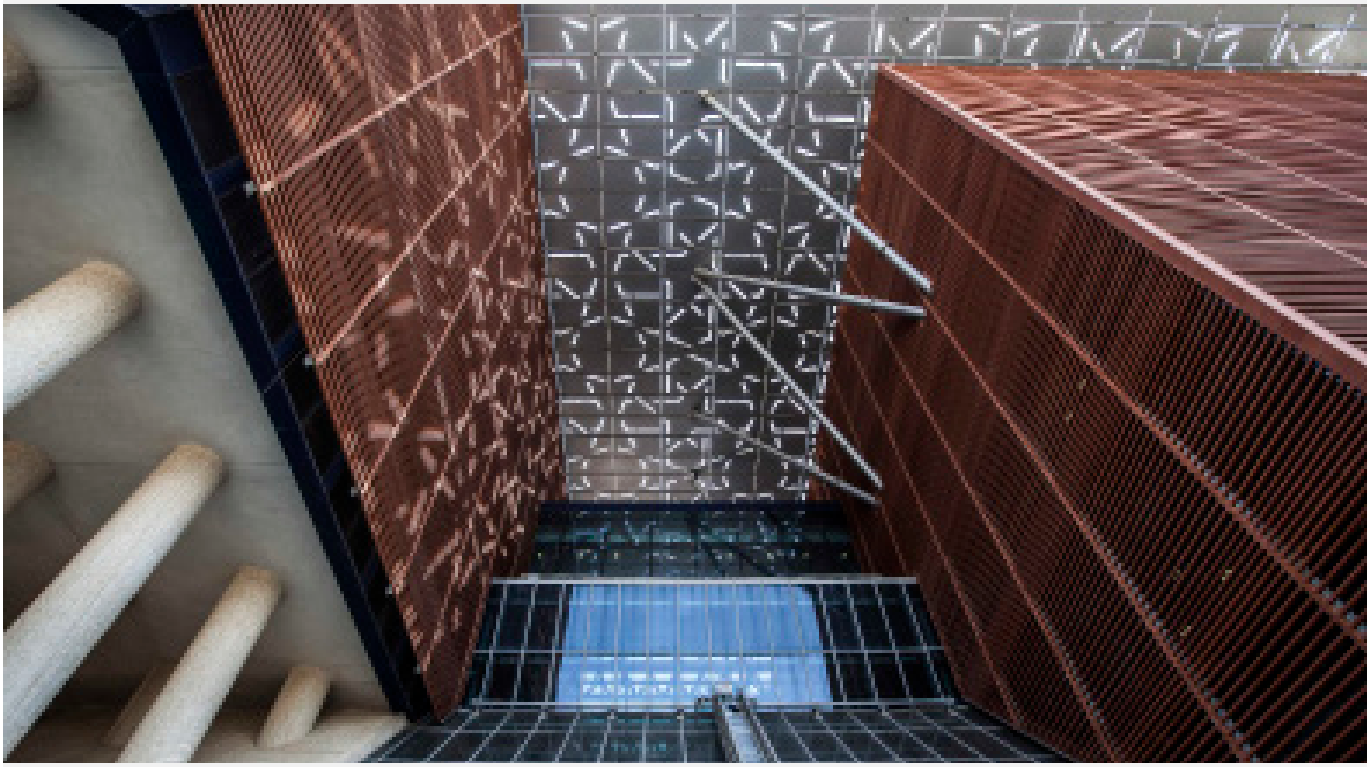

1

المحاكم
المؤشرات العامة

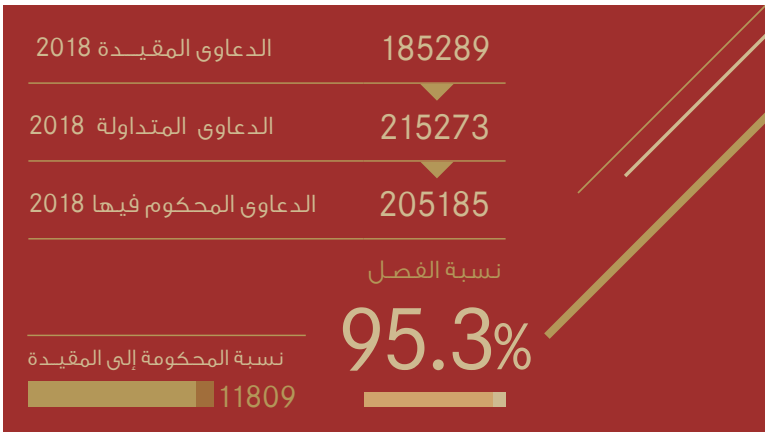

أظهرت الإحصاءات العامة لمحاكم دائرة القضاء في إمارة أبوظبي بمختلف درجات التقاضي الابتدائية والاستئناف والنقض، أن عدد الدعاوى المقيدة الجديدة بلغ 185289 دعوى جزائية وغير جزائية في عام 2018، مقابل 139842 دعوى في العام 2017، بارتفاع في عدد الدعاوى المقيدة بعدد (45447) دعوى وبنسبة 32%.

وتبين الإحصاءات أن أعلى ارتفاع سجل في قيد الدعاوى العمالية بنسبة 53%، تلتها الدعاوى الجزائية بنسبة 44%، ومن ثم الدعاوى الإدارية بنسبة 29%، ثم الدعاوى المدنية بنسبة 27%، والتجارية بنسبة 16%، والأحوال الشخصية بنسبة 14%، فيما سجلت دعاوى الإيجارات انخفاضاً بنسبة ، 17%.

وسجلت الدعاوى العمالية المحكوم فيها ارتفاعا بنسبة 102% عند المقارنة بين العام 2018 والعام السابق، تلتها الدعاوى الجزائية بنسبة 41% ثم الدعاوى الإدارية بنسبة 40%، ثم الدعاوى التجارية بنسبة 32%، تليها الدعاوى المدنية بنسبة 29%، وأخيرا الأحوال الشخصية بنسبة زيادة 11% عن العام السابق، أما الدعاوى الإيجارية فقد سجلت انخفاضا بنسبة 22-% عن العام السابق.

وحققت المحاكم نسبة فصل في درجات التقاضي الثلاث، بلغت 95 % من الدعاوى المتداولة المعروضة أمام القضاة، وبذلك تكون محاكم الدائرة من خلال العمل المتفاني للسادة القضاة والمساندة الإدارية لعملهم، تمكنت من الحفاظ على التميز في ارتفاع نسبة الفصل في النزاعات طيلة السنوات الماضية بنسب تفوق التسعين بالمائة.

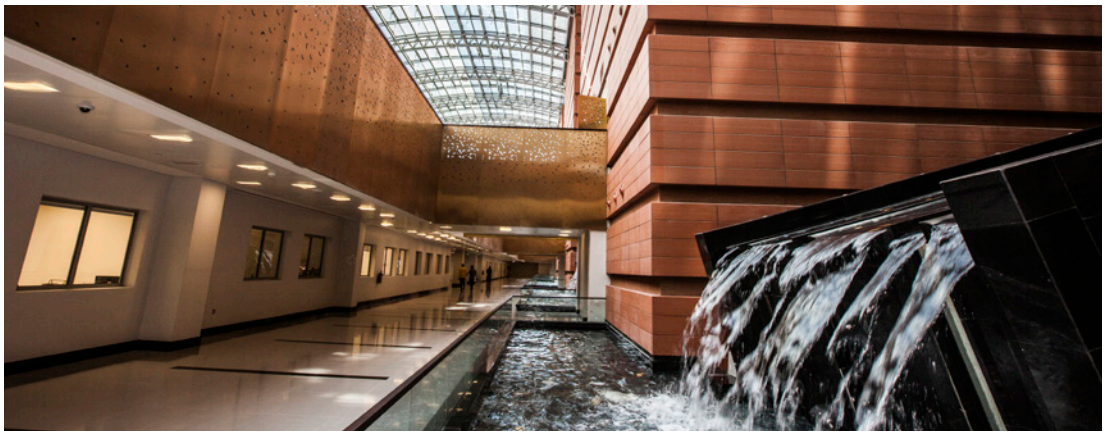

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم – الدوائر غير الجزائية التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

يبين الجدول أدناه عدد الأيام التي تستغرقها الدعاوى بمختلف مراحل التقاضي خلال عام 2018 وأظهرت الإحصائية أن ما يقارب 70.7% منها يتم إصدار الحكم في أقل من 90 يوماً.

درجة التقاضي	30-0 يوم	60-31 يوم	90-61 يوم	120-91 يوم
المحاكم الابتدائية	23.2%	21.6%	13.2%	5.19%
محاكم الاستئناف	18.8%	32.5%	17.3%	6.4%
محكمة النقض	14.1%	29.3%	26.8%	10.0%
التنفيذ	29.5%	28.4%	16.6%	5.9%
نسبة الدعاوى المحكومة بأقل من 90 يوم				70.7%

تم قياس معدل مدة الحكم بالأيام نسبة إلى المستهدف في استراتيجية دائرة القضاء التي تهدف إلى تحقيق سرعة الفصل في الدعاوى مع الحفاظ على جودة الأحكام ودقتها، كما يبين الجدول الآتي:

مؤشرات النشاط الإحصائي للمحاكم حسب درجات التقاضي

درجة التقاضي	معدل الحكم ضمن المستهدف	معدل الحكم خارج المستهدف
المحاكم الابتدائية	90.1%	9.9%
محاكم الاستئناف	78.8%	21.2%
محكمة النقض	63.8%	36.4%
التنفيذ	76.5%	23.5%

1.1

المحاكم
المحاكم الابتدائيـة

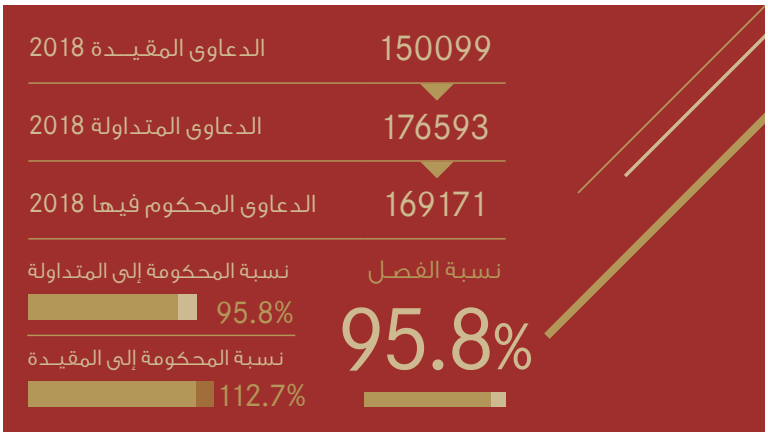

تضمن دائرة القضاء وصول خدماتها القضائية والعدلية إلى جميع مناطق إمارة أبوظبي لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، وتحقيقاً لأولويتها الاستراتيجية المتمثلة بتعزيز فاعلية واستدامة العمليات القضائية وضمان سهولة الوصول الشامل للخدمات.

وتجسيدا لهذا التوجه، توجد في منطقة أبوظبي، محكمة أبوظبي الابتدائية وتتبعها المحكمة التجارية والمحكمة العمالية، إلى جانب محاكم الوثبة، الرحبة، بني ياس، المرور، الإقامة والجنسية، والبلدية.

وفي منطقة العين توجد المحاكم الابتدائية في كل من مدن العين، اليحر والوقن.وفي منطقة الظفرة توجد محاكم الظفرة، الرويس، المرفأ، السلع ودلما.

تستحوذ المحاكم الابتدائية في منطقة أبوظبي على 68.5% من حجم قيد الدعاوى، تليها محاكم منطقة العين بنسبة 28.3%، ومنطقة الظفرة بنسبة 3.2%.

وتمكنت محاكم منطقة أبوظبي من الفصل في 89.2% من الدعاوى المتداولة المعروضة أمامها، وحققت محاكم منطقة العين نسبة 96%، فيما سجلت المحاكم في منطقة الظفرة نسبة 98.1%.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية» في المحاكم الابتدائية 2017 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
إداري	210	63.3%	36.7%
مدني كلي	150	51.3%	57.1%
تجاري كلي	180	49.8	50.2%
عمالي كلي	150	68.1%	31.9%
مدني جزئي	120	83.0%	17.0%
تجاري جزئي	120	54.5%	45.5%
أحوال شخصية	120	72.5%	27.5%
الاجمالي الكلي		63.8%	36.4%

1.2

المحاكم
محاكم الاستئناف

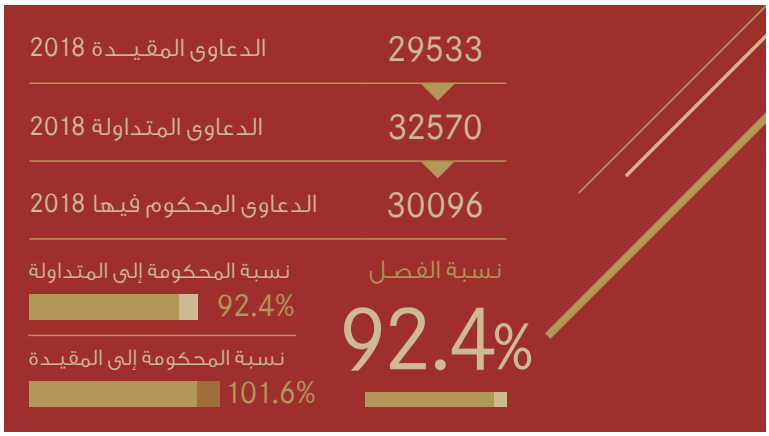

سجلت محاكم الاستئناف الثلاث بأبوظبي والعين والظفرة 29533 استئنافا عام 2018 بارتفاع نسبته 31% مقارنة بالعام السابق(22485)، في حين بلغ المتداول منها 32570 استئنافات بارتفاع نسبته 19% مقارنة بالعام السابق(27308).

وحقق الفصل في الاستئنافات المعروضة نسبة92.4% بتقارب مع النسبة المحققة في العام السابق (92.8%).

واستحوذت الاستئنافات المقيدة في المادة الجزائية على نسبة 51% من إجمالي القيد، ثم التجاري والعمالي بنسبة 17% الأحوال الشخصية والتركات 8% المدنية 4% الإيجارات بنسبة 3% والإداري 1%.

وتعكس أعداد الاستئنافات وعيا متزايدا لدى الجمهور بإجراءات التقاضي والحقوق الممنوحة قانونا للمتقاضين وأهمها حق الطعن في الأحكام، في حين تعمل دائرة القضاء جاهدة على تيسير حالات المتعسرين من دفع تكاليف الاستئناف ومساعدتهم قانونيا، فضلا عن التكفل في بعض الجوانب بتكليف محامين وخاصة في الطعون الجنائية لضمان وصول الحقوق إلى أصحابها.

ويعد مؤشر نسبة الأحكام الابتدائية القطعية غير الملغاة في محاكم الاستئناف من النسب العالمية المتقدمة التي تدل على سرعة البت في الحقوق مع مراعاة جودة الأحكام الصادرة، إذ بلغ نسبة 91% (وتفاصيل أحكام التأييد50% وأحكام التعديل 36% ،عدم الجواز 3% وعدم القبول 2%) في حين بلغت نسبة الإلغاء من مجمل الأحكام 9%.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية»
في محاكم الاستئناف 2018 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
استئناف إداري	120	83.1%	16.9%
استئناف مدني	120	85.3%	14.7%
استئناف تجاري	180	85.2%	14.8%
استئناف عمالي	90	65.5%	34.5%
استئناف أحوال شخصية	90	87.2%	12.8%
الاجمالي الكلي		78.8%	21.2%

1.3

المحاكم
محكمة النقض

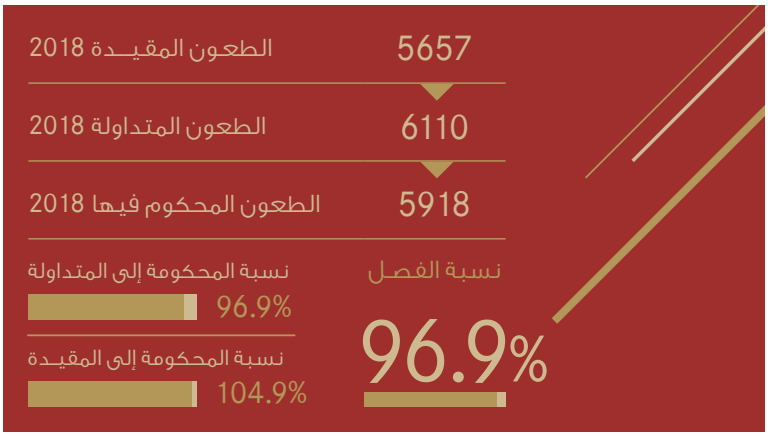

بلغ عدد الطعون المقيدة أمام محكمة النقض 5657 طعون في عام 2018 بارتفاع قدره 23% عن العام السابق (4605 طعنا)، وبلغ المتداول من الطعون 6110 طعناً، فيما أصدرت المحكمة 5918 حكماً تشكل نسبة 95.6% من جملة الطعون المتداولة.

وارتفعت نسبة الأحكام الاستئنافية التي تم رفض الطعن فيها من قبل محكمة النقض(رفض الطعن هو تأييد حكم الاستئناف بكل عناصره) من نسبة 67.5% في عام 2017 إلى 73.9% في العام 2018، الأمر الذي يؤكد كفاءة قضاة محاكم الاستئناف ويؤشر إلى استقرار في الاجتهاد القضائي.

مؤشر المدد الزمنية لدعاوى المحاكم «الدوائر غير الجزائية» في محكمة النقض 2018 التي تم الفصل بها ضمن الزمن المحدد لها

نوع الدعوى	الزمن المستهدف للفصل (يوم)	ضمن المستهدف	خارج المستهدف
إيجاري	-	-	-
إداري	120	97.0%	3.0%
مدني	120	90.0%	10.0%
تجاري	150	90.5%	9.5%
عمالي	120	91.1%	8.9%
أحوال شخصية	120	87.9%	12.1%
الاجمالي الكلي		90.1%	9.9%

2

النيابة العامة

حافظت النيابة العامة في أبوظبي في عام 2018 وللعام الثامن على التوالي، على نسبة إنجاز عالية بلغت 99% في التصرف بالقضايا المعروضة.

وبلغ إجمالي القضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي في عام 2018 ، 91786 دعوى، من بينها 90659 دعوى تم التصرف فيها بنسبة إنجاز بلغت 99%.

ويعود ذلك الإنجاز في أداء العمل النيابي، إلى تطوير أداء وأساليب العمل في النيابة العامة، من خلال التركيز على الجودة و التميز والتخطيط السليم، واعتماد سرعة الإنجاز كمؤشر أداء.

القضايا المعروضة 2018	91786
دعاوى تم التصرف فيها 2018	90659

نسبة الانجاز

99.9%

بيان إحصائي بالقضايا المعروضة على نيابات إمارة أبوظبي لعام 2018

النيابة	المعروض	الوارد	الباقي	ما تم	نسبة الإنجاز
أبوظبي الكلية	6326	7267	6857	410	94%
جنسية أبوظبي	3346	3346	3345	1	100%
بلدية أبوظبي	1737	2358	2328	30	99%
الأسرة أبوظبي	1125	1148	1148	0	100%
مرور أبوظبي	12433	12726	12724	2	100%
الأموال أبوظبي	17256	18004	17897	107	99%
الجنح المتخصصة – أبوظبي	265	265	262	3	99%
الوثبة	1719	1739	1705	34	98%
الرحبة الكلية	17172	19683	19533	150	99%
بني ياس الكلية	3752	3794	3495	299	92%
العين الكلية	8392	9672	9607	65	%99
مرور العين	2987	3064	3064	0	%100
جنسية العين	2313	2520	2520	0	%100
بلدية العين	1994	2053	2037	16	%99
الأسرة العين	446	505	501	4	%99
الجنح المتخصصة – العين	2	3	3	0	%100
اليحر	388	433	431	2	%100
الوقن	53	53	53	0	%100
الظفرة الكلية	1959	1996	1992	4	%100
الرويس	1128	1157	1157	0	%100
الاجمالي الكلي	84793	91786	90659	1127	99%

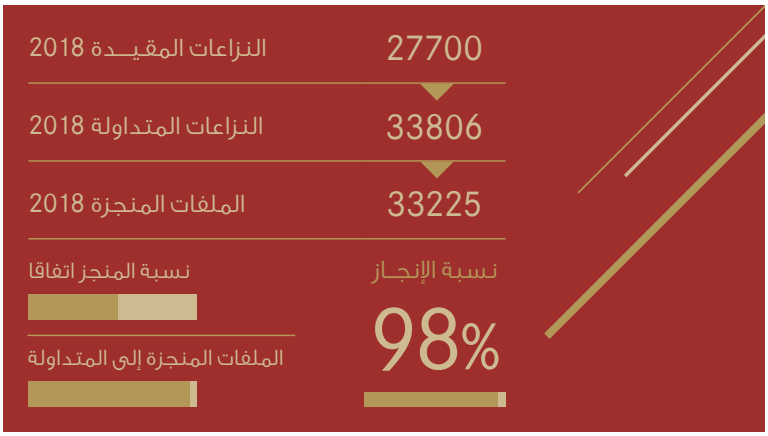

3

الحلول البديلة لفض النزاعات

تتألف لجان الحلول البديلة لفض النزاعات حسب الاختصاص من لجان التوجيه الأسري ولجان التوفيق والمصالحة.

التوجيه الأسري

تعمل لجان التوجيه الأسري على تسوية المنازعات الأسرية أمام موجهين أسريين عبر الطرق الودية، من خلال مساعدة الأزواج على حل خلافاتهم الزوجية، وإبرام الاتفاقات التي تحقق مصلحة الطرفين برغبتهما دون ضغط أو إكراه، وتعتبر هذه الاتفاقات سندا قانونياً.

النزاعات المقيدة	14679
النزاعات المتداولة	16980
الملفات المنجزة	16766
النزاعات المنتهية صلحا	7174
نسبة المنجز اتفاقا	42%
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة الى المتداولة)	99%

أظهرت الإحصاءات زيادة في عدد قيد حالات النزاع الأسري في العام 2017 بنسبة 9% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد (14452) حالة مقابل (13276) حالة في العام 2016، مع ملاحظة انخفاض عدد حالات ملفات النزاع الأسري المعادة للبحث بنسبة - 8% عن العام السابق، إذ بلغ عدد القيد (2547) حالة مقابل (2756) حالة في العام 2016.

وبلغ إجمالي المتداول من ملفات النزاع الأسري (17037) حالة في العام 2017 بزيادة بلغت نسبتها (6%) عن العام 2016، فيما بلغت نسبة المنجز صلحا من إجمالي القيد الجديد 47.8%، أما نسبة المنجز صلحا من إجمالي المنجز بلغت 41% بزيادة بنسبة 30%. وتعكس تلك الأرقام اهتمام إدارة الحلول البديلة، بتركيز الجهود المبذولة من الموجهين الأسريين نحو التسوية الودية والإصلاح بين أفراد الأسرة.

وبلغت نسبة النزاعات المحالة لمحكمة الأحوال الشخصية 22.5% من مجموع الملفات المنجزة، وذلك إما بسبب تعذر الصلح برفض التسوية الودية أو بسبب عدم حضور أحد الأطراف المتخاصمين.

وسجلت نسبة إنجاز حالات النزاع ما يقارب 99% في العام 2017 وهي مساوية للنسبة المتحققة في العام السابق، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (1204.3) ملف، في حين تم احصاء 5896 استشارة أسرية قدمها قسم التوجيه الأسري كجزء من خدمات المساعدة على الإصلاح الأسري، كما تم توثيق 77 حالة خلع بالتراضي .

وسجلت نسبة ملفات النزاع التي تم حفظها 24.8% من مجموع الملفات المتداولة، وهو ما يشير إلى أن ما يقارب ثلث النزاعات يتم تخلي أصحابها عن الاستمرار فيها لسبب أو آخر، فيما يكون الحفظ للملفات التي لم يراجع أصحابها، أو تم الصلح فيه لدى قلم التوجيه الأسري.

التوفيق والمصالحة

تختص لجان التوفيق والمصالحة بمحاولة تسوية المنازعات المدنية والتجارية والعمالية، أيا كانت قيمتها والمنازعات غير مقدرة القيمة، عن طريق الصلح والتوفيق بين أطراف النزاع، إذ لا يمكن طرح النزاع أمام القضاء إلا بعد طرحه على تلك اللجان.

النزاعات المقيدة	13021
النزاعات المتداولة المعروضة	16826
الملفات المنجزة	16459
النزاعات المنتهية صلحا وحفظا	3961
النزاعات المنتهية صلحا	3097
نسبة المنجز صلحا وحفظا	24%
نسبة الإنجاز (الملفات المنجزة إلى المتداولة)	98%

ارتفع قيد النزاعات أمام لجان التوفيق والمصالحة في العام 2018 بنسبة 28% عن العام السابق، إذ بلغ القيد 13021 ملفاً مقابل 10185 في العام السابق، ، وتبعا لذلك فقد ارتفع المتداول المعروض أمام اللجان من 11692 نزاعا في العام السابق2017 إلى 16826 نزاعا في العام 2018. واستحوذت النزاعات المدنية على نسبة 44.2% من حجم القيد في العام 2018، و النزاعات التجارية بنسبة 55.7% .

وبلغت نسبة حسم ملفات النزاعات 98% من النزاعات المتداولة، وبذلك ارتفع معدل الفصل في النزاعات عن العام السابق.

واستحوذت منطقة أبوظبي على حصة 56% من حجم قيد النزاعات، تلتها منطقة العين بنسبة 40% ومنطقة الظفرة بنسبة 4%، وبلغ المتوسط الشهري لقيد النزاعات (1085) ملف بواقع 480ملف مدني، و605 ملفات تجارية .

4

ادارة التنفيذ

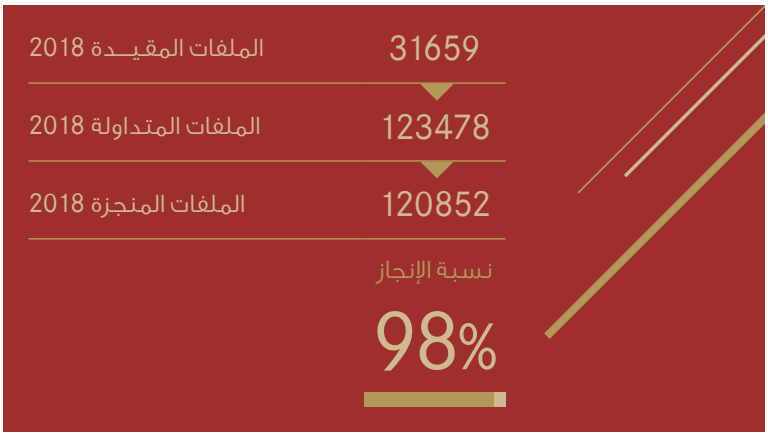

تنفذ الأحكام والسندات القانونية الصادرة عن المحاكم واللجان القضائية وهيئات التحكيم، بواسطة طلب يمكّن صاحبه الذي يحوز سندا تنفيذياً من اقتضاء حقه الثابت بالسند، بالقوة الجبرية من خلال السلطة العامة تحت إشراف إدارة التنفيذ.

وتشمل السندات القانونية: الأحكام والأوامر والمحررات الموثقة طبقا للقانون المنظم للتوثيق والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون هذه الصفة.

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع قيد تنفيذ الدعاوى والمحررات والمستندات القضائية في عام 2018 بنسبة 41%، إذ بلغ عدد القيد 22502 حكم وأمر تنفيذي عام 2018 مقابل 22169 في العام السابق، وسجل المنفذ منها ارتفاعا بنسبة 106% إذ بلغ 120852 مقابل 58767 إجراء تنفيذي في العام السابق، وبلغت نسبة الدعاوى التنفيذية 95% من جملة القيد، فيما شكلت النسبة المتبقية 5% إشكالات.

وتصدر تنفيذ العمالي في المقيد بنسبة قدرها 29%، ثم المدني بنسبة 28%، التجاري بنسبة قدرها 24% وتنفيذ الأحوال الشخصية 11%.

وبلغ المتوسط الشهري لعدد الملفات المقيدة 2638.2 ملف في عام 2018 مقابل 1875.2 ملف في عام 2017 ولتنفيذ جميع الأحكام والمحررات القضائية 10071 ملف مقابل 4897.2 ملف تنفيذي عام 2017.

وتجدر الإشارة الى أن نسبة الأحكام والقرارات الصادرة عن قضاة التنفيذ المؤيدة من محكمة الاستئناف من مجموع المحكوم فيها قد بلغت 91% في عام 2018 مقابل 90% في عام 2017 وهي من النسب الجيدة المرتفعة التي تدل على جودة الأحكام.

كما أنجزت شعبة المحجوزات 16602 معاملة متنوعة يبينها الجدول الآتي:

محجوزات		كفالات بنكية		استمرارية حجز محجوز	مفقودات	شهادات لمن يهمه الأمر	صور طبق الأصل	تجديد (جواز سفر/إقامة)
إيداع	استلام	إيداع	استلام					
1787	1550	191	44	199	12467	44	277	43

وبلغت إحصائية الإيداع والصرف لشعبة الأحوال الشخصية في إمارة أبوظبي 93363 معاملة، منها 29764 معاملة إيداع، 26937 معاملة صرف، 36583 تقرير، 9 إرسال شيك، و70 قيد دعاوى.

5

إدارة قضايا الحكومة

نسبة الفصل لصالح حكومة أبوظبي 2018	76.7%
إنجاز صحف افتتاح دعاوى 2018	589
عمل مذكرة ورد مذكرات الخصم 2018	1182
عدد جلسات المحاكم التي حضرها المستشارون من إدارة قضايا الحكومة 2018	8986

تبين المؤشرات الإحصائية أن إدارة قضايا الحكومة بدائرة القضاء باعتبارها المحام العام لحكومة أبوظبي، تمكنت من حسم نسبة 76.7% من جملة الأحكام في الدعاوى الصادر بها حكم قطعي لصالح حكومة أبوظبي.

واستحوذت المحاكم الابتدائية على 82.4% من حجم القيد الجديد تلتها محاكم الاستئناف بنسبة 75.8% ثم النقض 69.3% والتنفيذ بنسبة 65.8%.

وتشير الإحصاءات إلى تقديم 1182 مذكرة ورد على مذكرات الخصم وصحيفة دعوى، فيما بلغ عدد مرات حضور المستشارين بإدارة قضايا الحكومة في جلسات المحاكم 8986 مرة، وسجلت حصة الحضور أمام محاكم دائرة القضاء بمدينة أبوظبي على 59% ومحاكم العين 21%، وأمام دوائر فض المنازعات الإيجارية 14%، ومحاكم منطقة الظفرة بنسبة 3%، والمحاكم الاتحادية 2%.

6

إدارة شؤون المحاماة والخبراء

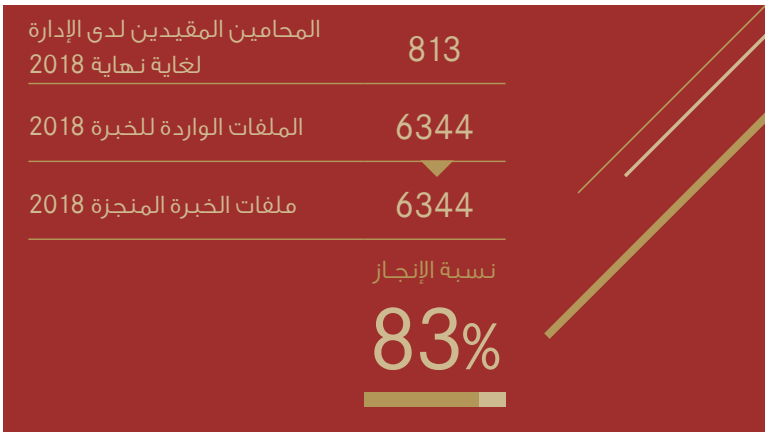

شؤون المحاماة

بلغ عدد المحامين المقيدين لدى إدارة شؤون المحاماة والخبراء 928 محامياً في عام 2018.

الخبرة القضائية

يقصد بالخبرة القضائية المهمة الموكلة من قبل المحكمة أو الهيئة القضائية إلى شخص أو أشخاص عدة، لتحصل منهم على معلومات أو آراء أو دلائل إثبات لا يمكن لها أن تؤمنها بنفسها وتعتبرها ضرورية لتكوين قناعاتها للفصل في نزاع معين.

وبلغ عدد طلبات الخبرة المحالة من المحاكم والنيابات 7628 طلباً، تم إنجاز 83% منها، وتوزعت على أبوظبي بنسبة 79% والعين 21%.

واستحوذت طلبات الخبرة الحسابية والمصرفية على نسبة 56% من مجموع الطلبات، تلتها طلبات الخبرة الهندسية بمختلف تخصصاتها بنسبة 25%، والطب الشرعي 4%، فيما شكلت تخصصات أخرى متنوعة ما نسبته 15%.

7

الإعلانـات القضائيـة

الإعلانات الواردة 2018	472189
الإعلانات المتداولة 2018	471636
الإعلانات المنجزة 2018	445481
نسبة الإنجـاز	94%

ينصرف الإعلان إلى تبليغ الأحكام القضائية وصحف الدعاوى والطعون وتعجيل الدعاوى بعد الوقف أو الانقطاع أو الشطب وتوجيه الإنذار والتنبيه وكل ورقة قضائية يراد إيصالها إلى علم الخصم التي تعلن عن طريق المحضر القضائي.

وتشير البيانات الاحصائية إلى أن عدد الإعلانات الواردة قد بلغ (472189) إعلاناً خلال عام 2018 بزيادة 24% عن عام 2017، وشهد تنفيذ هذه الإعلانات أيضا زيادة بنسبة 18%، إذ نفذ (445481) إعلاناً في عام 2018 مقابل (376559)إعلاناً في عام2017.

وتحققت أكبر نسبة تنفيذ في الدعاوى الجزائية بأوامر تكليف بالحضور بنسبة 30.1%، ثم جزائي الأحكام الغيابية بنسبة 12.6%، وإعلانات بواسطة النشر 9.3% وتوزعت الحصص الأخرى على بقية الأنواع.

وتصدرت محكمة أبوظبي الابتدائية من حيث حصة تنفيذ الإعلانات، بنسبة 53%، تلتها محكمة العين بنسبة 20% ثم المحكمة التجارية بنسبة 7%.

8.1
إدارة الكاتب العدل والتوثيق
الكاتب العدل

عدد المعاملات المنجزة	109560
المتوسط الشهري للمعاملات المنجزة	9130

يختص الكاتب العدل بتحرير وتصديق المحررات والعقود بمختلف أنواعها لتكتسب الحجية الرسمية، مثل الوكالات بأنواعها كافة، الإقرارات، الشراكات، الشركات، البيع، التنازل، عقود العمل الخاصة، واعتمادات التوقيع، وخلافه، وهو ما يشكل أغلبية أعمال النشاطات التجارية والمدنية التي يحتاجها الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون.

ويبلغ عدد فروع الكاتب العدل بإمارة أبوظبي 22 فرعاً تتوزع 9 منها في منطقة أبوظبي إضافة إلى الخدمة الإلكترونية العدلية، و5 في منطقة العين و8 في منطقة الظفرة.

وتصدر تصديق الوكالات الخاصة عند الكاتب العدل بنسبة 51% من حجم العمل (65% للوكالات) وفي المرتبة الثانية جاء تصديق الوكالات العامة بنسبة 12% ثم اعتماد الاقرارات بنسبة 8%، عقد شراكة بنسبة 6%، وعقد بيع وتنازل بنسبة 4%.

وعلى مستوى مناطق أبوظبي استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 71% من جملة التصديقات ومنطقة العين على نسبة 26%، ومنطقة الظفرة على 3%.

ومن حيث حجم العمل في فروع المناطق الرئيسية، تصدرت محكمة أبوظبي حجم العمل بنسبة 42% من جملة أعمال منطقة أبوظبي ،غرفة التجارة والصناعة بنسبة 18%، ثم دائرة التنمية الاقتصادية وبوابة الشرق مول بنفس النسبة 10%.

وفي منطقة العين تركز عمل الكاتب العدل على مبنى الخدمات العدلية بنسبة 90% ثم محكمة اليحر بنسبة 7% وفرع محكمة الوقن 2 %.

أما في منطقة الظفرة فكانت حصة مبنى محكمة الظفرة 49% ، ثم محكمة الرويس 11% .

8.2
إدارة الكاتب العدل والتوثيق
التوثيقات

عدد التوثيقات	65706
المتوسط الشهري لحجم العمل	54755

يختص التوثيق بإقرار الشخص عن نفسه وهو حجة قاصرة عليه فقط دون الغير.

وتتوزع فروع التوثيقات في إمارة أبو ظبي، ما بين 6 فروع في منطقة أبوظبي، 6 في منطقة العين و8 في منطقة الظفرة، وأنجزت إجمالا توثيق(65706) معاملة مقابل 69842 معاملة في عام 2017.

تصدر توثيق إقرار حالة بنسبة 24% ثم إقرار حالة وحضانة 19%، ثم اقرار حضانة واعالة بنسبة 13% من حجم العمل في عام 2018.

وعلى مستوى مناطق أبوظبي استحوذت منطقة أبوظبي على نسبة 50% من جملة التصديقات ومنطقة العين على نسبة 44% ومنطقة الظفرة على 6%.

ومن حيث حجم العمل في فروع المناطق الرئيسة بأبوظبي تصدر المبنى الرئيس للدائرة بنسبة 46% ثم محكمة بني ياس بنسبة 19% ومحكمة الرحبة بنسبة 14%.

وفي منطقة العين تركز عمل التوثيقات على مبنى الخدمات العدلية بنسبة 64%، مركز العين ، تنمية المجتمع بنسبة 16% ، وفرع محكمة الوقن 11% ، اليحر 8%.

أما في منطقة الظفرة فكانت حصة مبنى محكمة دلما 31%، ومحكمة الرويس 16%، محكمة الظفرة ، ليوا 15%.

8.3
إدارة الكاتب العدل والتوثيق
إشهار الإسلام

عدد توثيقات إشهار الإسلام	1790
المتوسط الشهري لحجم العمل	149.1
نسبة الإناث اللواتي أشهرن إسلامهن	49%

يختص قسم إشهار الإسلام، التابع لإدارة الكاتب العدل والتوثيق، بتحرير وإصدار وثيقة رسمية تفيد بإسلام الشخص، على أن يتم تأهيله لمعرفة مبادئ الإسلام ومساعدته على الاندماج في المجتمع.

وبلغ عدد الذين أشهروا إسلامهم (1790) شخصا خلال عام 2018، وبلغت نسبة الإناث 49% والذكور 51%، وتم توثيق المعاملات بمعدل شهري بلغ 149.1 حالة إسلام جديدة موثقة، بنسبة انخفضت 7% مقارنة بالعام السابق 2017 الذي سجل (1925) حالة.

وحسب المناطق التي أشهروا فيها اسلامهم بلغت النسبة في منطقة أبوظبي 74 % وفي منطقة العين 24% وفي منطقة الظفرة 3%، وهو ما يرجع إلى الكثافة السكانية في كل منطقة.

ومن حيث الحالة التعليمية تبين أن 52% يحملون شهادة ثانوية و25% شهادة جامعية و13% فوق الثانوي ودون الجامعي ، و 6% يحملون شهادة اعدادي ، و اخيرا (شهادة ماجستير ويقرأ ويكتب وابتدائية) جميعها بنسبة 1%.

وتوزعت جنسيات من أشهروا إسلامهم على 68 جنسية مختلفة في دول العالم (جنسية آسيوية 48%، جنسية أفريقية 39%، جنسيات أوروبية 7% ،جنسيات عربية 4% ، 2% من دول أخرى.

9

التدريب

عدد الموظفين المنخرطين في دورات تدريبية 2017	2648
عدد الساعات التدريبية	2380
عدد الدورات التدريبية	188

بلغ عدد الموظفين المتدربين 2648 موظفا أمضوا 2380 ساعة تدريبية خلال عام 2018.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة بنسبة 15% في عدد المتدربين مقارنة بالعام السابق، في حين بلغ إجمالي عدد الدورات 188 دورة تدريبية، من بينها 47 دورة أساسية، 119 تخصصية، و22 قيادية.

10

الترجمة

عدد الترجمات الشفوية الفورية	144879
عدد الترجمات الشفوية الفورية	12073.25
عدد اللغات المترجمة	21

تقدم دائرة القضاء خدمة الترجمة الشفوية مجاناً للمتقاضين ضمن أهدافها في تيسير التقاضي، وتشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة بعدد مرات الترجمة الشفوية للمتقاضين الذين لا يجيدون العربية- اللغة الرسمية للتقاضي- في عام 2018 بنسبة 1% عن العام السابق 2017 (142918)، ومن ضمن 21 لغة رئيسة جاءت لغة الأوردو في مقدمة اللغات المطلوبة للترجمة، إذ استحوذت على نسبة 52% من جملة عدد اللغات المترجمة، تلتها اللغة الإنجليزية بنسبة 17% ثم لغة البشتو بنسبة 11%، واللغة الهندية 7%.

وبلغت نسبة عدد الترجمات في منطقة أبوظبي 79%، وفي منطقة العين 18%، ومنطقة الظفرة 3%، وهو ما يتناسب مع حجم العمل في كل منطقة.

ومن حيث نوع الدعاوى التي تم حضور مترجم فيها تصدرت خدمات المتعاملين بنسبة 29%، ثم الدعاوى الجزائية بنسبة 17%، ثم الدعاوى العمالية بنسبة 16%.